حوليات (بيروت)، 6 (1993/1992)، ص123- 155.

الدبلوماسيّة الألمانيّة
ومحاولات إحياء "الجامعة الإسلاميّة"بين السلطنة العثمانيّة والمغرب الأقصى
(1870- 1890)

عبد الرؤوف سنّو
أستاذ في الجامعة اللبنانية

كثّفت دول الاستعمار الأوروبيّ خلال القرن التاسع عشر من هجومها على البلدان والمجتمعات الإسلاميّة في مختلف أنحاء العالم وفرضت عليها أشكال نفوذها. فباسم الحضارة المسيحيّة "المتفوّقة"، وتحت شعار "الحرية والعدالة" و"تمدين المجتمعات الإسلاميّة، ونزع البربريّة والتعصّب عنها،[1] والدعوة إلى حرّية التجارة وسياسة الباب المفتوح، ومكافحة الرقّ، عمدت هذه الدول، منفردة/ متنافسة أو مجتمعة[2]، إلى استباحة البلدان الإسلاميّة بقضمها وضمّها، وفرض الحماية والوصاية عليها، أو تكبيلها بمعاهدات سياسيّة وإقتصاديّة[3].

وقد أدى هذا الموقف واضطهاد المسلمين إلى ردود فعل إسلاميّة[4]، كان أبرزها ظهور تيّار "الجامعة الإسلاميّة"، الذي اتّخذ اتجاهين: فكريّ وسياسيّ. فتعرّض الأول بجرأة إلى مشكلات العالم الإسلاميّ، ودعا إلى "يقظة" و"صحوة" و"تجديد إسلاميّ" و"تفعيل مفاهيم ألأمّة عند المسلمين"[5]. اما الاتجاه الآخر، فوجد له أرضيّة خصبة عند السلطان العثمانيّ عبد الحميد الثاني، الذي حاول الاستفادة من "الجامعة الإسلاميّة" ومن نفوذه كخليفة في سبيل تعزيز الولاء لنظامه داخل السلطنة وكبح أيّة ميول قوميّة، واستغلال نفوذ "الجامعة الإسلاميّة" خارج السلطنة، بما تفرضه من تضامن وإتحاد، في تحريض المسلمين الخاضعين للاستعمار الأوروبيّ على حكوماتهم المسيحيّة. واعتقد عبد الحميد الثاني أنّه يمكن بذلك توريط أوروبا بمشكلات في مستعمراتها وبالتالي إبعاد خطرها عن السلطنة[6]. فأرسل إلى أنحاء العالم الإسلاميّ بعثات ورُسل ومتصوّفين في محاولة لتمتين الروابط بين شعوبه والسلطنة[7].

ومن ضمن بلدان العالم الإسلاميّ، وجّه السلطان عبد الحميد عنايته إلى مناطق الاستعمار الفرنسيّ في شمال إفريقيا[8]، خصوصاً بعد سقوط تونس بيد فرنسا، وتطلّع هذه الأخيرة ومعها إيطاليا لابتلاع المغرب و"ليبيا" على التوالي[9]. كما عمل السلطان العثمانيّ خلال عصر السلطان المغربيّ الحسن الأول (1873- 1894) على تمتين روابط "الجامعة الإسلاميّة" بالمغرب الأقصى. وكان تشابه أوضاع الدولتين وظروفهما بتعرّضهما للاستعمار يجعل هذا التقارب ممكناً. ولم تكن محاولات التقارب العثمانيّ – المغربيّ مدفوعة من ضرورات ملحّة للدولتين فحسب، بلّ أيضاً من قِبل دولة أوروبيّة هي ألمانيّا، التي رأت أن تستغلّ محاولات إحياء "الجامعة الإسلاميّة" بين البلدين وتدفعها إلى الأمام لتحقيق مصالحها في شمال إفريقيا – هذه المصالح التي بدأت تجاريّة وتحوّلت إلى سياسيّة وكانت انعكاساً لعلاقاتها الأوروبيّة، ولاسيّما بفرنسا[10].

بعد هذا العرض، إنّنا نطرح الفرضيّة التالية: إنّ محاولات إحياء "الجامعة الإسلاميّة" بين السلطنة العثمانيّة والمغرب الأقصى جاءت نتيجة ظروفهما المشتركة في مواجهة هجوم الاستعمار، وإنّ إفشالها كان بفعل مخاوف فرنسا، وتأثير "الجامعة الإسلاميّة" على التوازن الأوروبيّ. وقد دُفعت محاولات التقارب العثمانيّ – المغربيّ من قبل ألمانيّا، تكتيكاً، تبعاً لمصالحها الإستعماريّة وتنافسها مع فرنسا، ولم تكن أبداً إستراتيجية ألمانيّة للتحالف مع الإسلام. فعند أول بادرة لاحت لها لعقد صفقة مع فرنسا، تخلّت ألمانيّا عن مناهضة فرنسا في المغرب لقاء تسوية استعماريّة معها في إفريقيا.

1- دوافع التقارب العثمانيّ – المغربيّ

على عكس ما هو متداول حول فتور العلاقات العثمانيّة – المغربيّة لأسباب دينيّة – سياسيّة، أظهرت دراسات معاصرة أنّ العلاقات بين السلطنة العثمانيّة والمغرب الأقصى لم تكن دوماً على هذا المنوال[11]. فقبل سيطرة العثمانيّين على الأقطار العربيّة، أعرب سلاطين المغرب عن إعجابهم بانتصارات العثمانيّين في أوروبا وبالحياة الفكريّة والعلميّة في الآستانة. وقد تبادلوا مع السلاطين العثمانيّين المراسلات والبعثات والهدايا. واستمرّ التقارب العثمانيّ – المغربيّ حتى بعد سيطرة العثمانيّين على الجزائر[12].

وعلى الرغم من تخوّف المغاربة من سقوط الجزائر بأيدي العثمانيّين[13]، لإدراكهم نيّاتهم في فرض حكمهم على بلادهم بعد تدخّلهم في صراعات البلاد الداخليّة[14]، فقد سار المغرب الأقصى في علاقاته بالعثمانيين في سياسة ذات اتجاهين: الحفاظ على استقلاله بعيداً عن النفوذ العثمانيّ[15]، ذلك أنّ المغاربة لم يكونوا بحاجة إلى دعم العثمانيّين في التصدّي لهجوم الاستعمار على سواحلهم وفضّلوا – على عكس الجزائريين – الاعتماد على قواهم الذاتيّة[16]. اما الاتجاه الثاني، فكان التضامن الإسلاميّ المطلق مع العثمانيّين تجاه أوروبا المسيحيّة[17].

فخلال حروب السلطنة العثمانيّة ضد أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أعرب سلاطين المغرب عن تأييدهم للعثمانيين، ووردت في رسائلهم إليهم عبارات **"الجامعة الإسلاميّة"** و **"... التناصر في ذات الله عندنا غاية الأمنية، والسعي في جمع كلمته متعيّن على أهل التوحيد"**[18]. كما لم تخلُ رسائلهم من الاعتراف بالسلاطين العثمانيّين خلفاء وأئمة "... وإنّ **حبنا للأتراك نابع من كونهم حرّاس الحرمين الشريفين وبيت المقدس"**...[19] **"... حماة بيضة الإسلام... وارثي كرسيّ الخلافة العظمى عن آبائهم" وحائزي "منصب الإمامة"**[20].

ولم يكتفِ المغاربة بتأييد العثمانيّين معنوياً في صراعهم ضد أوروبا. فبعد وضع النمسا وروسيا خططاً لتقسيم السلطنة العثمانيّة عام 1788/1787، وبعد أن شنّتا عليها الحرب[21]، استنجد السلطان العثمانيّ عبد الحميد الأول بسلطان المغرب محمد بن عبد الله، الذي أرسل إليه على الفور سفناً حربية مع عدد كبير من أسرى المسلمين الذين أمكن تحريرهم ليكونوا عوناً للسلطنة في حربها[22]. ولكن الإنكليز ردّوا السفن المغربيّة على أعقابها عند جبل طارق، ممّا أدّى إلى احتجاج مغربيّ شديد وإبلاغ القناصل أنّ حلفاء السلطنة العثمانيّة هم حلفاء المغرب وأنّ أعداءها هم أعداء للمغرب[23].

ومع ضعف السلطنة العامّ منذ نهاية القرن الثامن عشر وضعف تأثيرها في المغرب الأقصى، حافظت العلاقات بين الجانبين على استقرارها. وترافق ذلك مع بدء خروج المغرب من "عزلته" في عصر السلطان عبد الرحمن (1822- 1859)، والانفتاح على أوروبا والإحساس، في الوقت نفسه، بخطرها عليه. فقد حاول سلطان المغرب في تلك الفترة اعتماد سياسة متوازنة في علاقاته الخارجيّة بالانفتاح على البلدان الإسلاميّة. فأرسل أبا القاسم بن أحمد الفاسي إلى الآستانة مبعوثاً من قبله[24]. ومع ذلك، لم تفلح هذه البعثة في إقامة علاقات دبلوماسيّة بين الدولتين. كما انفتح المغرب، في الوقت نفسه على مصر في عصر محمد علي باشا وخلفائه، إذ كانت ظروف الدولتين تجاه السلطنة العثمانيّة متشابهة [25]. وخلال عصر السلطانين عبد الحميد الثاني والحسن الأول، دخلت علاقات الدولتين في طور جديد حتّمته ظروفهما وأوضاعهما وأطماع الدول الكبرى في ممتلكاتهما. فما هي هذه الظروف والأوضاع التي حتّمت هذا التقارب وما هي غاياته؟

تتشابه ظروف الدولتين السياسيّة وعلاقاتهما بالقوى الأجنبيّة إلى حدّ كبير. فمنذ القرن الخامس عشر تعرّض المغرب الأقصى بسبب موقعه الجغرافيّ/الإستراتيجيّ، وفي ما بعد بسبب متطلبات النموّ الصناعيّ في أوروبا، إلى ضغوطات البرتغال وإسبانيا على سواحله، ثم بعد ذلك، إلى اهتمامات بريطانيا التجاريّة المتزايدة، وتدخّل فرنسا في شؤونه الداخليّة منذ احتلالها للجزائر وتونس وتطلّعها لاستكمال سيطرتها على كامل المغرب العربيّ. وبدورها، تعرّضت السلطنة العثمانيّة بعد تراجع فعالية آلتها العسكريّة منذ نهاية القرن السابع عشر إلى تحدي الغرب الأوروبيّ تحت شعار "المسألة الشرقيّة"[26]. وكما يسجل القرن التاسع عشر هزيمتين كبيرتين للمغرب على يد كلّ من فرنسا (معركة إيسلي 1844) وإسبانيا (معركة تطوان 1860/1859). فاتحتين بذلك الطريق أمام الدول الأوروبيّة للتدخّل في البلاد تحت شعار "المسألة الغربيّة"[27]، كذلك، يسجل القرن نفسه هزائم متكرّرة للسلطنة العثمانيّة على أيدي القوى الأوروبيّة وثورات شعوبها المسيحيّة بنمو التيارات القوميّة، فضلاً عن تعرّض ولايتها العربيّة لهجوم الاستعمار وتضعضع وضعها الداخليّ؟ ولم يكن المغرب أكثر استقراراً، فشهد تنافساً دوليّاً حاداً للسيطرة عليه، واندلعت في أجزائه الشرقيّة والشماليّة ثورات وانتفاضات مستمرّة[28].

وقد تحوّلت "عهود الأمان" (= الامتيازات) التي منحتها السلطنة العثمانيّة في أوجّ قوّتها للدول الأوروبيّة إلى أداة أجنبيّة تقبض على عنق الدولة خلال فترة ضعفها الطويل، وسمحت للدول الأجنبيّة بالتدخّل في شؤونها الداخليّة وترويج تجارتها بأفضل الشروط على حساب الإقتصاد العثمانيّ[28أ]، إضافة إلى نشاطات القنصليّات الأجنبيّة التخريبيّ لبنية المجتمع العثمانيّ، وفي مقدمها فرض الحماية على الأجانب وعلى رعايا السلطان من غير المسلمين. كما لم تصمد "عزلة" المغرب الأقصى طويلاً عن العالم الخارجيّ. فجاء دخوله السوق العالميّة للقمح والصوف ومواد خامّ أخرى ليورّطه في معاهدات امتيازات مع الدول الأوروبيّة. وكان العديد من مضامين معاهدات الامتيازات المغربيّة المعقودة مع دول أوروبيّة مشابهة لتلك التي عقدتها السلطنة العثمانيّة مع الخارج، سواء لجهة الحماية القنصليّة[29] أو الامتيازات التجاريّة. وفيما أصبح المغرب بالتدريج مستورداً للحبوب والأصواف والعديد من المنتجات الصناعيّة الأوروبيّة، بعدما ضُربت صناعته الوطنيّة،[30] تمكّنت المنافسة الأجنبيّة من إغلاق الكثير من معامل النسيج وغزل الحرير العثمانيّة [31]. ومن نتائج الاختراق الأوروبيّ للدولتين، ازدياد عدد الأجانب والوكالات التجاريّة الأجنبيّة، ونموّ فئة تجاريّة محليّة وسيطة من الأقليّات الدينيّة (المسيحيين في الشرق واليهود في المغرب)[32] مستفيدة من الحماية الدبلوماسيّة الأجنبيّة. كما هبطت الإرساليّات التبشيريّة وتسلّل المستشرقون

تحت ستار العلم والاستكشاف إلى كل ناحية في الدولتين يدرسون المجتمع الإسلاميّ من مختلف وجوهه، وكانوا في ذلك رأس جسر للاستعمار[33].

ومن دون أيّ فهم حقيقي لأسباب التراجع أمام الاستعمار، سرى الاعتقاد من قبل العثمانيّين والمغاربة أنّ المشكلة إنّما تكمن في الناحية العسكريّة. فقد هُزمت جيوش البلدين بالسلاح الأوروبيّ، فكان عليها إذن أن تُصلح نفسها بالأساليب العسكريّة الغربيّة وشراء الأسلحة من الخارج. وقد فتح هذا المجال أمام شكل آخر من التبعية يتمثل في شراء الأسلحة نقداً أو ديناً واستقدام بعثات التعليم أو التدريب الأجنبيّة، أو إرسال مغاربة وعثمانيين للتخصّص العسكريّ في العواصم الأوروبيّة.[34]

وقد جوبه الإصلاح والتحديث في قطاعات الجيش والإدارة والتعليم والخدمات بمعارضة داخليّة قويّة تمثّلت بالعلماء وأصحاب نظرة الحفاظ على تقاليد المجتمع الإسلاميّ من تيّارات "التغريب". ففي المغرب، رأى علماء فاس في الإصلاحات الآتية من الخارج خطراً على نفوذهم ووسيلة لتوطيد التسلّط الأجنبي على البلاد[35]. وفي الدولة العثمانيّة عارض غالبية العلماء وعامة المسلمين الإصلاحات (1839 و1856 و1876) واعتبروها "علمنة" غير مقبولة لخروجها عن التشريع الإسلاميّ، وانتقاصاً لحقوق المسلمين كأمّة صاحبة السيادة في السلطنة[36].

ولم تقف مسألة الإصلاح والتحديث بشقها السلبيّ عند حدود المعارضة الداخليّة، إذ أدّى التوسّع في الانفاق على الإصلاحات بما يتجاوز الموارد الممكنة إلى استنزاف ماليّة البلدين والاستدانة من الخارج، ممّا فتح الباب واسعاً أمام الرأسمال الأجنبيّ للتحكّم في ماليّة الدولتين – من خلال الديون والمشاريع ومنح الامتيازات. ففي عام 1854 و1861، عقدت كلّ من السلطنة العثمانيّة والمغرب على التوالي أول قرض لهما مع البنوك الأجنبيّة[37]. وأدّى هذا المسلك إلى إعلان السلطنة العثمانيّة عام 1875 عجزها عن تسديد ديونها وإفلاسها في العام التالي، ثم تشكيل "مجلس الدين العثمانيّ العام" سنة 1881[38] . ولحق المغرب الدولة العثمانيّة في هذا الطريق، عندما أخذ يستدين من الخارج وسط تشجيع فرنسا [39].

وعندما وصل الحسن الأول إلى الحكم في المغرب وعبد الحميد الثاني إلى عرش السلطنة في فترة زمنيّة متقاربة، كانت الدولتان قد أصبحتا محطّ تنافس الدول الكبرى. ولكي يوازن المغرب بين الدول، وبخاصّة أطماع فرنسا وإسبانيا في البلاد، عمد الحسن الأول إلى كسب مودة بريطانيا، التي كانت قد أظهرت مساندة لبلاده خلال أزمات عاميّ 1844 و1860/1859[40]. ثم سعى المغرب، الذي رأى في ألمانيّا قوّة غير استعماريّة[41]، أسوة بالسلطنة العثمانيّة، إلى استخدام نفوذ تلك الدولة لمناهضة الأطماع الأجنبيّة في بلاده، وبخاصّة أطماع فرنسا، والتي أصبح المغرب مجال تمدّدها بعد استيلائها على تونس. وحاول أولاً إلغاء الحماية الدبلوماسيّة التي اعتبرها العائق الأول أمام أيّ اصلاح وتقدّم في البلاد. فسعى إلى عقد مؤتمر دوليّ بدعم دبلوماسيّ بريطاني وإسباني[42]. ولكن فرنسا تمكّنت من عرقلته حتى عام 1880، إلى أن عُقد بمدريد في آخر الأمر [43]. وكما خرج هذا المؤتمر بتأكيد الحماية الأوروبيّة على المغرب وشرّعها، وعزّز معاهدات الامتيازات الأوروبيّة مع هذا البلد[44]، وكان نقطة حاسمة في تأكيد أوروبا لنفوذها في المغرب. كذلك، كان مؤتمر برلين عام 1878، الذي بحث مصير السلطنة العثمانيّة بعد حربها ضد روسيا عاميّ 1878/1877، وسيلة أوروبيّة وراء الكواليس هدفها توزيع المزيد من ممتلكات السلطان العثمانيّ على الدول الأوروبيّة الطامعة فيها[45].

وقد أثبت مؤتمرا برلين ومدريد أنّ السلطنة العثمانيّة والمغرب غير قادرين على الإمساك بمصيرهما. ثم كان الاحتلال البريطانيّ لقبرص (بموافقة السلطان) ولمصر، واحتلال فرنسا لتونس، وتعرّض المغرب لضغوطات فرنسا والدول الأخرى، نقطة تحوّل في النهج السياسيّ لكلّ من السلطانيين عبد الحميد الثاني والحسن الأول جعلهما يريان في التقارب الإسلاميّ خير وسيلة لتقوية دولتيهما تجاه المطامع الأجنبيّة[46]. إضافة إلى ذلك، أدرك عبد الحميد مطامع فرنسا في بقيّة شمال إفريقيا، وقدّر أنّ أنظار التونسيين تتطلّع إليه لرفع الاحتلال عنهم بالقوة العسكريّة أو السياسيّة[47]. ومن مواقعه في "ليبيا" أولاً، أخذ السلطان العثمانيّ يتدخّل في المسألة التونسيّة[48]، ثم وجد أنّ التقارب مع المغرب وفتح قنصليّة عثمانيّة في طنجة سوف يجعله في موقع متقدّم في شمال إفريقيا، على مقربة من أحداث المنطقة، ممّا يقوّي مركزه الدوليّ[49]. اما الحسن الأول، فتقبّل دعوة "الجامعة الإسلاميّة"، لأنّه رأى فيها أفضل وسيلة لردّ الأطماع الأجنبيّة عن بلاده، لاسيّما بعد تدويل "المسألة المغربيّة" في مؤتمر مدريد عام 1880[50].

وهكذا، جعلت "المسألة المغربيّة" و"المسألة الشرقيّة" كلاً من الحسن الأول وعبد الحميد الثاني يسير في طريق "الجامعة الإسلاميّة" في وجه عقبات وعراقيل بعضها، نتيجة تراكمات سنوات طويلة من الاعتبارات الدينيّة – السياسيّة، وبعضها الآخر بسبب خشية الدول الأوروبيّة، وبخاصّة فرنسا، من أن يعيق مثل هذا التقارب مخطّطاتها في المغرب الأقصى. اما ألمانيّا، فحاولت أن تقود التقارب العثمانيّ – المغربيّ وتستثمره في مناهضة النفوذ الفرنسيّ في شمال إفريقيا. فما هي أبعاد السياسة الألمانيّة في المغرب، وما هي أهداف ألمانيّا الحقيقيّة من وراء التقارب العثمانيّ – المغربيّ، وهل كان يدخل ضمن إستراتيجيتها تجاه شمال إفريقيا، أم أنّه كان تكتيكاً من صنع بسمارك حتّمته الأوضاع الأوروبيّة بعامّة والعلاقات الألمانيّة – الفرنسيّة بخاصّة؟

2- خلفيات السياسة الألمانيّة في المغرب الأقصى وأبعادها

لمّ يشكّل المغرب الأقصى حتى مطلع الثلث الأخير من القرن التاسع عشر منطقة نفوذ سياسيّ لألمانيّا. فـ"ألمانيّا" الخاضعة حتى ذلك الحين إلى حدّ كبير للهيمنة النمساويّة/الهنغاريّة والفرنسيّة، والمجزّأة سياسيّاً وإقتصاديّاً، لم يكن بمقدورها أن تؤدّي دوراً سياسيّاً نشطاً في مناطق النفوذ الفرنسيّ في شمال إفريقيا. وعلى الصعيد التجاري، لم تستطع الدويلات الألمانية أن تطور تجارتها مع المغرب، حتى بعد احتلال فرنسا للجزائر وإجبارها الدويلات العربية في شمال إفريقيا بالامتناع عن "القرصنة". فظلت سفنها تتعرض إلى السلب والنهب، بعدما فشلت في عقد اتفاقات مع المغرب، ما جعلها تتقرب تارة من إسبانيا (المشاركة في الحرب الإسبانيّة – المغربيّة عام 1859) وتارة أخرى من بريطانيا، مما جعل تجارتها مع المغرب خلف تجارة الدول الأوروبيّة الرئيسيّة الأخرى[51]. ولكن موقف "ألمانيّا" هذا سرعان ما تبدّل بظهور بوادر الصراع البروسيّ- الفرنسيّ، إذ رأت دوائر سياسيّة بروسيّة أنّ المغرب الأقصى ومجاورته للجزائر يمكن أن يقوم بدورٍ في إرباك السياسة الفرنسيّة في الجزائر. ففي آب 1867 كتب الوزير البروسيّ المفوّض في طنجة إلى بسمارك (رئيس وزراء إتّحاد شمال ألمانيّا) يشدّد على أهميّة المغرب السياسيّة المجاورة للجزائر، معتبراً أنّ مصلحة بلاده تستلزم أن تكون هناك[52].

وعند إندلاع الحرب البروسيّة – الفرنسيّة عام 1870، أرسلت برلين المستكشف الألمانيّ غرهارد رولفس (Gerhard Rohlfs) والمستشرق يوهان غوتفريد ڤتزشتاين (Johann Gottfried Wetzstein) إلى تونس في مهمة تجسسيّة في الجزائر لتحريض الجزائريين على الثورة على

فرنسا، بهدف إشغال جيشها عن المشاركة في المجهود الحربيّ في أوروبا[53]. واعتقد بسمارك أنّ سلطان المغرب والقبائل الجزائريّة سوف تتعاون مع "ألمانيّا" ضد فرنسا[54]. لكن رولفس وفتزشتاين اعتقلا في تونس وأُبعدا في مطلع أيلول من قبل السلطات قبل أن يعبرا الحدود إلى الجزائر. وعلى الرغم من هذا الإخفاق، أمر بسمارك بتكرار المحاولة اعتقاداً منه أنّ معرفة باريس بالمحاولة الألمانيّة الجديدة سوف يكون في حدّ ذاته سبباً يجعلها تُبقي على جزء كبير من قواتها في الجزائر. فأُرسل فتزشتاين مع ألمانيّ آخر إلى المغرب، عن طريق جبل طارق، للوصول إلى الريف والاتصال بأولاد سيدي الشيخ الذين كانوا يعتزمون القيام بالثورة على الفرنسيّين. لكن فرنسا مارست ضغطاً على "المخزن"، الذي رفض التعاون مع الألمان لئلا يُفسد علاقته بها. وفي الوقت نفسه، استخدمت فرنسا الشريف عبد السلام الوزّاني، المقرّب منها، لتهدئة القبائل الجزائريّة الحدوديّة[55].

وبعد إنتهاء الحرب، سار بسمارك قدماً في تشتيت السياسة الفرنسيّة وإبعادها عن قضية الألزاس واللورين[56] واشغالها في شمال إفريقيا، كلما وجد أنّ تيّارات الانتقام لديها تشتدّ ضد بلاده. فوعد في عام 1872 القبائل الجزائرية الثائرة على الفرنسيّين بإرسال أسلحة إليها في حال تجدّدت الحرب بين بلاده وفرنسا[57]. وكتب إلى الإمبراطور الألمانيّ وليم الأول يقول **"إنّ إقامة مركز في طنجة يخدم المصالح التجاريّة الألمانيّة له نفس الأهميّة السياسيّة في حال وقعت الحرب بين ألمانيّا وفرنسا."**[58] فأرسل في العام نفسه وبدعم بريطانيّ، القنصل فون غوليش (Von Güllich) كوزير ألمانيّ مفوّض إلى طنجة بمهمّة مزدوجة، وهي تنمية التجارة الألمانيّة مع المنطقة، والبقاء على مقربة من الأحداث في الجزائر، كيّ تتمكّن برلين من ممارسة ضغط على باريس كلما وجدت ذلك ضروريّاً. وفي الوقت نفسه، عمل بسمارك على عزل فرنسا ومنعها من التحالف مع روسيا أو النمسا أو إيطاليا من خلال جمعه للدولتين الأوليين، على الرغم من تضارب مصالحهما البلقانيّة، في "عصبة الأباطرة الثلاثة" (Dreikaisersbund)، وجمعه للنمسا وإيطاليا مع بلاده في "التحالف الثلاثيّ" (Triple - Alliance)[59]. كما قامت سياسة بسمارك على منع قيام تحالف روسيّ – فرنسيّ، أو بريطانيّ – فرنسيّ أو بريطانيّ – روسيّ، وذلك من خلال اللعب على التناقضات الإمبرياليّة لتلك الدول[60]. ووجد بسمارك أنّ تركيز بلاده على شؤون القارة، والابتعاد عن المنافسة الإستعماريّة، وجعل الاستعمار ملهاة للدول المتصارعة خارج القارة، كفيل بأن يحفظ لألمانيّا مكتسبات حرب عام 1871/1870 ويُبعد أنظار الفرنسيّين على الألزاس واللورين[61]. فبارك جهود فرنسا في تونس. وبالنسبة إلى المغرب، حاول أن يجعل منه "حجر شطرنج" يحرّكه في اتجاه الدول تبعاً لمصالح بلاده[62].

فخلال مؤتمر برلين عام 1878، رحّب بسمارك بتوسع فرنسا على حساب تونس، ولفت انتباه بريطانيا إلى مصر [63]. وفي ما يتعلق بالمغرب، أرسل خلال مؤتمر مدريد عام 1880 تعليماته إلى الكونت سولمز (Solms)، ممثل ألمانيّا في المؤتمر، ليشارك زميله المندوب الفرنسيّ موريس (Maurice) **"اتجاهه وآراءه وأصواته"**، لأنّ ألمانيّا ليس لها مصالح مباشرة في المغرب، ولأنّ **"برلين تعتبر تونس امتداداً طبيعيّاً للجزائر، وأنّ النفوذ في شمال إفريقيا يجب أن يكون فرنسيّاً بلا منازع."**[64] وعلى ما يبدو، كان الألمان استخدام موقفهم هذا من فرنسا كي لا تقدم هذه الدولة على عرقلة اتفاقيّة تجاريّة مع المغرب يخططون لعقدها بدعم بريطانيّ. وفي نيسان عام 1883، طلب بسمارك من فيبر (Weber)، الوزير الألمانيّ المفوّض في طنجة، إبلاغ أورديغا (Ordega)، الوزير الفرنسيّ المفوّض في طنجة، أنّ ألمانيّا لن تضع العقبات في وجه النفوذ الفرنسيّ في المغرب[65].

وقد فهم أورديغا ذلك على أنّه دعوة ألمانيّة لبلاده لاحتلال المغرب. وفي مناسبة أخرى، كرّر فيبر أمام أورديغا أنّ بلاده **"تدرك مصالح فرنسا المشروعة في المغرب"**[66]. ثم كتب بوش (Busch) في الخارجيّة الألمانيّة إلى الوزير في طنجة يخبره بأنّ الحكومة الألمانيّة تتجنّب بقدر الإمكان أيّ أمرٍ يؤدّي إلى عدم الثقة بينها وبين فرنسا[67].

وعلى ما يبدو، فإن الهدوء الذي شهدته العلاقات الألمانيّة – الفرنسيّة، جعلت بسمارك يفكّر عام 1884 بالسعي للتوفيق بين المصالح الفرنسيّة والإسبانيّة حول تقاسم النفوذ في المغرب[68]. كما سعى في 1885/1884، على هامش مؤتمر الاستعمار في برلين، إلى إخراج وفاق ألمانيّ – فرنسيّ، واستخدامه ضد بريطانيا. لكن سقوط حكومة جول فري (Jules Ferry) في فرنسا نهاية آذار 1885، ومجيء شارل – لويس فريسينيه (Charles-Louis Freycinet) إلى السلطة، وهو الذي كان لا يثق بنيّات بسمارك[69]، وسط دعوات الحرب ضد ألمانيّا لوزير الحرب الفرنسيّ الجديد جورج بولونجيه (Georges Boulonger)، إضافة إلى التقارب الفرنسيّ - الروسيّ[70] – عطّلت كل هذه الأمور هدوء العلاقات السابق بين الدولتين، وجعلت بسمارك يجدّد تحالفاته مع إيطاليا والنمسا/هنغاريا (1887)، ويوقع مع روسيا سرّاً "معاهدة الضمان" (Reinsurance Treaty) لتأمين حيادها في حال وقوع حرب ألمانيّة - فرنسيّة[71]. ومنذ ذلك الحين، أخذت ألمانيّا تجاهر علناً بمعارضة السياسة الفرنسيّة في المغرب.

ولعلّ استدعاء فيبر من طنجة عام 1885 وتعين تستا (Testa) مكانه، وهو الذي خدم في السفارة الألمانيّة في الآستانة، كان يعبّر عن الاتجاه الجديد في السياسة الألمانيّة نحو المغرب[72]. فقد أصبح تقوية المغرب وقدراته العسكريّة من خلال تزويده بالأسلحة الألمانيّة وإرسال الخبراء لتدريب جيشه، وبالتالي، إبعاد الفرنسيّين عن المناصب العليا في البلاد، إضافة إلى قرار بسمارك في ذلك العام بتوجيه الدبلوماسيّة الألمانيّة نحو عقد معاهدة تجاريّة مع المغرب، هدفاً سياسيّاً ألمانيّا. وقد استخدمت ألمانيّا شتّى الوسائل لمضايقة نفوذ فرنسا هناك وتحجيمه. فكانت تزوّد سلطان المغرب بتقارير عن أطماع فرنسا في بلاده ومساعيها لإقامة نظام مغربيّ بديل موالٍ لها، فضلاً عن تقارير حول تحركات الجيوش الفرنسيّة على الحدود الجزائريّة – المغربيّة، أو عن مشروعات فرنسيّة في تلك المناطق (مشروع سكّة الحديد الفرنسيّة عبر الصحراء)[73].

وفي ربيع عام 1888، بدا التقارب الألمانيّ – المغربيّ واضحاً مع الحديث عن مشروع مؤتمر دوليّ حول المغرب. وفي العام التالي، أرسل المغرب إلى برلين بعثة لتهنئة الإمبراطور وليم الثاني بجلوسه على العرش. وقد أبلغ الإمبراطور الحسن الأول، عبر بعثته، عن وقوف ألمانيّا إلى جانبه عند الحاجة وأنّه، أي الحسن الأول، بمثابة **"ياقوتة حمراء على قلبه وأنّه يستطيع الاعتماد على مساعدته في الوقت الذي يحتاج إليها"**.[74] كما أفهم الألمان سلطان المغرب أنّهم **"يعيرونه آذاناً صاغية في كل ما يتعلق برغباته ومصالحه المشروعة"**.[75] وترافق مع توطيد ألمانيّا علاقاتها السياسيّة بالمغرب تدعيمها لوضعها الإقتصاديّ في البلاد واستقرار وكالاتها ومؤسّساتها هناك[76]، وعقدها معاهدة تجاريّة معه عام 1890[77].

وفي المقابل، عملت فرنسا على تخويف المغرب من الأطماع الألمانيّة في البلاد، وضخّمت الشائعات عن مساعي ألمانيّا للحصول على قاعدة بحريّة في خليج عجرود أو الاستقرار في السوس، بين وادي درعة ووادي نون[78].

خلاصة القول، حدّدت متطلبات سياسة بسمارك الأوروبيّة وعلاقته بفرنسا كيفيّة تحرك الدبلوماسيّة الألمانيّة في شمال إفريقيا عموماً وفي المغرب بخاصّة. إنّ تردّي العلاقات الألمانيّة – الفرنسيّة منذ منتصف الثمانينات، جعل بسمارك يسير في سياسة أكثر تشدّداً غرضها إرباك الفرنسيّين. وفي هذا الإطار، كان ربط المغرب بعلاقات دبلوماسيّة مع الباب العالي، ومن خلال بعثات عسكريّة عثمانيّة إلى المغرب، يصبّ في مصلحة ألمانيّا، إذ أنّ وجود عثمانيّ في شمال إفريقيا كان معناه، من وجهة النظر الألمانيّة، مضايقة لفرنسا ولنفوذها في المنطقة. ولهذا، فسوف تتّسم "تكتيكات" بسمارك، منذ منتصف الثمانينات وحتى اعتزاله السياسة في مطلع عام 1890، بالسعي لتقريب المغرب والدولة العثمانيّة إلى بعضهما بعضاً، ولكن، في ضوء مستلزمات المصالح الألمانيّة أولاً، وعلاقات ألمانيّا بالدول الأوروبيّة، وبخاصّة فرنسا، وهو ما سنبحثه لاحقاً.

3- الدبلوماسيّة الألمانيّة ومساعي التقارب العثمانيّ – المغربيّ

تعود المحاولات الأولى للتقارب العثمانيّ – المغربيّ إلى مساعٍ غير ألمانيّة، سواء بمبادرة شخصيّة من السلطان العثمانيّ عبد الحميد الثاني أو بواسطة دول أوروبيّة أخرى. ففي عام 1876، التقى السلطان عبد الحميد عقب جلوسه على العرش سي إبراهيم السنوسيّ، أحد تجار فاس وعلمائها ووكيل المغرب في مصر أثناء ترويج تجارته في الدولة العثمانيّة. وخلال ذلك، كانت الحرب العثمانيّة – الروسيّة قد اندلعت، وبدا مصير السلطنة العثمانيّة على المحكّ. فانتهز السلطان المناسبة وحمّل السنوسيّ رسالة إلى الحسن الأول[79] وصف فيها ما تتعرض له السلطنة من أخطار على أيدي القوى المسيحيّة. وختم عبد الحميد الثاني رسالته بدعوة الحسن الأول إلى التضامن الإسلاميّ مع السلطنة بالقول: **"المؤمن للمؤمن كالبنيان ويشدّ بعضه بعضاً... فيجب علينا معاشر المسلمين كافّة، الإتحاد والتعاضد والتناصر لدفع كيد المشركين وإبقاء شعائر الإسلام بين المؤمنين، وإلا فعاقبة الأمر تؤول إلى محذور عظيم لا ينجو منه أحد من المسلمين ولو كان في أقصى البلاد..."**[80]. فرد الحسن الأول برسالة لا تخلو من معاني "الجامعة الإسلاميّة" والتعاطف مع السلطنة العثمانيّة في محنتها والاعتراف بعبد الحميد خليفة وإماماً للمسلمين[81]. ويبدو أنّ السلطان العثمانيّ أراد أن يكون لتحرّكه في اتجاه المغرب تأثير أعمق، فكلّف شيخ الإسلام حسن خير الله بالكتابة إلى موسى بن أحمد، وزير السلطان المغربيّ[82].

وعندما بقيت هذه الاتصالات في شكل تبادل رسائل الودّ من دون تحقيق شيء ملموس، وبعدما كانت الهزائم قد لحقت بالسلطنة العثمانيّة على يدّ روسيا، وانبثق عن مؤتمر برلين عام 1878 مقرّرات نزعت عن السلطنة ممتلكات لها في آسيا وأوروبا، سعى عبد الحميد الثاني إلى الاتصال مجدّداً بالمغرب، ورأى أن يستخدم قنوات الدبلوماسيّة البريطانيّة هذه المرّة، بسبب العلاقة الجيدة التي كانت تربط بلاده والمغرب بتلك الدولة آنذاك. ففي الوقت الذي كان فيه السلطان عبد الحميد الثاني يدعم بريطانيا في سياستها الأفغانية ضد روسيّا، ويطلب إلى الأفغان التعاون معها باسم "الجامعة الإسلاميّة" [83]، طلب الصدر الأعظم خير الدّين باشا في المقابل دعم بريطانيا لإقامة علاقات دبلوماسيّة بين السلطنة والمغرب، ولكي يرسل المغرب بعثة إلى الآستانة، بعدما كان الباب العالي قد أخذ زمام المبادرة عام 1877 بإرسال سي إبراهيم السنوسيّ إلى الحسن الأول[84].

استجابت بريطانيا للطلب العثمانيّ على الفور، وقام قنصلها في طنجة دروموند هاي (Drummund Hay) بالإتصال بالمخزن، وأبلغ ساليزبوري (Salisbury) بأنّ المغرب يرحّب بمبادرة السلطان العثمانيّ لإقامة التمثيل الدبلوماسيّ بين الدولتين. إلاّ أنّ الوزير المغربيّ محمد

برغش رأى أنّ بلاده لا تستطيع أن ترسل بعثة إلى الآستانة لأسباب ماليّة. ومع ذلك، لم يقتنع هاي بهذه المسوّغات، وعزا المسألة إلى حالة "الجفاء" بين المغاربة والعثمانيّين لأسباب تتعلق بادعاء كل فريق بأحقّيته في الخلافة[85].

وجدت هذه الاتصالات تعليقاً عليها في صحيفة "ثمرات الفنون" البيروتيّة. فكتبت تقول إنّ الحسن الأول بعث إلى عبد الحميد يطلب قبول سفير مغربيّ في الآستانة. و"...**إن جامعة الدين توجب على سلطان مراكش أن يتقرّب إلى الدولة العليّة، غير أنّ السلطنة مع ذلك، بقيت بعيدة عنها... والجامعة الدينيّة توجب أن يكون لسلطان مراكش سفير في دار السعادة لأحكام تكون فيها مصلحة للأمّة الإسلاميّة"؟** [86]

وجاء احتلال فرنسا لتونس عام 1881 ليبلور سلسلة من المعطيات تضافرت جميعها في مصلحة إقامة العلاقات الدبلوماسيّة بين الدولة العثمانيّة والمغرب. فقد دفعت نشاطات أورديغا لوضع شريف وزّان سي عبد السلام تحت الحماية الفرنسيّة، إضافة إلى تصريحات فرنسيّة تدعو الحكومة الفرنسيّة إلى استكمال سيطرتها على المغرب أو تقسيمه بينها وبين بريطانيا[87]، بالسلطان الحسن الأول أنّ يفكّر في التعاون مع العثمانيّين للحفاظ على استقلاله[88]. اما السلطان عبد الحميد الثاني، فكان في العام الأول للاحتلال الفرنسيّ لتونس أكثر تصميماً على استعادة هذا البلد. وقد سبّب الاحتلال الفرنسيّ لتونس صدمة لمشاريع إيطاليا وإسبانيا الإستعماريّة في شمال إفريقيا. فأخذت الدولتان تسعيان إلى تقوية المغرب للوقوف في وجه الأطماع الفرنسيّة، ورأتا أنّ إقامة علاقات دبلوماسيّة بين الآستانة ومراكش يمكن أن تُشكّل مزاحمة لفرنسا، وتمنع وقوع المغرب تحت الحماية الفرنسيّة[89]. اما بريطانيا، فكانت تريد الحفاظ على الوضع الراهن في المغرب وعلى تعزيز تجارتها. لذلك، كانت قلقة من محاولات فرنسا وضع المغرب تحت حمايتها[90].

وهكذا، تشجّع السلطان الحسن الأول بهذا الجوّ الدوليّ المعادي لفرنسا، وقرّر أن يجدّد علاقاته بالباب العالي، ويعمل على الاستفادة من خبرة العثمانيّين ورجالهم. فوجّه في عام 1882 وفداً برئاسة الوزير بريشة التطواني إلى الآستانة، التي رحّبت به واستقبلته بحفاوة بالغة. وتم الاتفاق على إقامة التمثيل الدبلوماسيّ بين البلدين. فرشّحت الدولة العثمانيّة الأمير محيي الدّين بن الأمير عبد القادر الجزائريّ كممثل لها في طنجة، فيما رشّح المغرب سي إبراهيم السنوسيّ السالف الذكر ممثلاً له في الآستانة[91].

وعلى ما يبدو، علم سفير فرنسا في الآستانة بمضمون الاتفاق العثمانيّ – المغربيّ، فأبلغ حكومته بالأمر، التي سارعت إلى تنشيط دبلوماسيتها قصد تحريض دول معاهدة مدريد للوقوف في وجه هذا التقارب الإسلاميّ[92]. ويبدو أنّها كانت أكثر نجاحاً في تحرّكها تجاه المغرب. فلم يستطع الحسن الأول الصمود أمام ضغوطاتها، فأرجأ المشروع.

وبينما وجد موضوع إقامة علاقات دبلوماسيّة بين الدولة العثمانيّة والمغرب الأقصى حتى منتصف الثمانينات أقنية دبلوماسيّة بريطانيّة وإيطاليّة وإسبانيّة، فإن عام 1885 يُعتبر نقطة تحوّل في السياسة الألمانيّة تجاه المغرب، وبالتالي تجاه التقارب العثمانيّ – المغربيّ. فبعد مواقف بسمارك المؤيّدة لسياسة فرنسيّة توسعيّة في شمال إفريقيا وتوجيهه إشارات إلى الفرنسيّين تُوحي بعدم اكتراث بلاده بالمسألة المغربيّة وأنّ جُلّ ما تريده هناك سياسة إقتصاديّة، اتجهت السياسة الألمانيّة مع تردّي العلاقات الألمانيّة – الفرنسيّة وولوج ألمانيّا طريق الاستعمار، إلى مناهضة

فرنسا في المغرب. وجاء إرسال تستا من الآستانة إلى طنجة، وهو الخبير في السياسة العثمانيّة، يعبّر عن سياسة برلين الجديدة تجاه المغرب.

وخلال عمله في الآستانة، كان تستا يرى أنّ بلاده يمكنها أن تستفيد من قوة "الجامعة الإسلاميّة" والجمع بين أقوى قوتين إسلاميتين (السلطنة العثمانيّة والمغرب)، والحصول، بالتالي، على نفوذ في المغرب ومناهضة السياسة الفرنسيّة هناك. واعتقد الألمان أنّ أي تقارب عثمانيّ – مغربيّ سوف يساعد على دفع المغرب في طريق الإصلاحات وتقوية نفسه من خلال خبراء عثمانيين يتلقون المشورة من ألمانيّا ويضعون حدّاً للمؤسسات الفرنسيّة، ومنها بعثة التدريب العسكريّة الفرنسيّة. وقد أيّدت إسبانيا وإيطاليا سياسة تستا هذه، لأنّها تضع حدّاً للنفوذ الفرنسيّ في المغرب، فيما شجّعتها بريطانيا "بصمت"[93]. وقد حظيت مخططات تستا على موافقة بسمارك.

وفي مطلع عام 1885، استطاع تستا أن يحصل على موافقة بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا على مشروع تقارب عثمانيّ – مغربيّ يتوج بإقامة التمثيل الدبلوماسيّ بين الدولتين[94]. وبمسعى منه تنقّل مبعوث يدعى أبو طالب بين الآستانة ومراكش في مهمّة بين عبد الحميد الثاني والحسن الأول. وفيما يذكر ميياج أنّ المخزن أرسل أبا طالب إلى الآستانة في نيسان عام 1885 وعاد منها في كانون الأول من العام نفسه، وأنّ عبد الحميد استقبله **"ببرودة زائدة"**، وكذلك خير الدّين باشا وظافر المدنيّ وقيادات من أنصار "الجامعة الإسلاميّة"[95]، يذكر غويان أنّ المدعوّ أبا طالب استطاع خلال وجوده في الآستانة، وبدعم من المستكشف الألمانيّ لينز (Lenz)، أن يستحصل من رادوفتيز (Radowitz)، السفير الألمانيّ في الآستانة، على رسالة توصية لمقابلة السلطان العثمانيّ. ويضيف هذا المصدر، أنّ أبا طالب استطاع أن يقنع السلطان عبد الحميد أنّ له نفوذاً كبيراً في المغرب، وأنّ سلطان المغرب يرغب في تجديد الروابط بالسلطنة العثمانيّة، وأنّه مكلّف بذلك. وتبعاً لرواية غويان، وصل أبو طالب إلى طنجة في كانون الأول عام 1885، وذهب إلى مراكش، وطلب مقابلة الحسن الأول باعتبار أنّه يحمل رسالة شفهيّة إليه من السلطان العثمانيّ. لكن الحسن رفض مقابلته، فغادر أبو طالب المغرب في 22 شباط 1886[96] بعدما قابل تستا.

ومن سياق الروايتين، تبقى هناك حلقات مفقودة. هلّ كان أبو طالب مبعوث الحسن الأول أو السلطان العثمانيّ، أو لم يكن مبعوثاً لأيّ منهما. وهل كان يعمل لحسابه الخاصّ أو لحساب جهة أخرى؟ هل غادر مراكش إلى الآستانة وعرض خدماته على عبد الحميد بواسطة السفير الألمانيّ مدعياً من دون سند خطيّ أنّه مقرّب من الحسن الأول، وأنّ الأخير يريد تجديد علاقاته بالباب العالي. وهلّ يُعقل أن يُرسل السلطان عبد الحميد رسالة شفهيّة إلى سلطان المغرب مع شخص غير معروف في الآستانة؟

وعلى الرغم من أنّنا لم نعثر في الأرشيف الألمانيّ على ما يؤكد علاقة ألمانيّا ببعثة أبي طالب، إلا أنّنا نشتمّ أنّ الدبلوماسيين الألمان كانوا وراء ذلك. وإلا لماذا توسّط المستكشف لينز لأبي طالب لدى رادوفيتز، ولماذا حمل أبو طالب رسالة توصية من السفير الألمانيّ إلى السلطان العثمانيّ، ولماذا قابل المدعو أبو طالب تستا خلال وجوده في مراكش؟ هذه التساؤلات جعلت غويان يعتقد أنّ مسألة أبي طالب مكيدة من صنع تستا نفسه للتقريب بين السلطنة العثمانيّة والمغرب[97]. ونحن نشارك غويان رأيه هذا استناداً إلى وثيقة ألمانيّة تعود إلى مطلع عام 1888[98] ذُكر فيها أن سلطان المغرب طلب من فيبر في أوائل العام 1885 أن تتوسط بلاده بين المغرب والسلطنة العثمانيّة لكي تقوم مراكش بإرسال بعثة إلى الآستانة. لكن فيبر أبلغ السلطان

يومها، ومن دون علم الخارجيّة الألمانيّة، أنّ عليه الاتصال رسميّاً بالإمبراطور وليم الأول من أجل ذلك. عندها عدل الحسن الأول عن الفكرة. وكما نعلم، فقد حلّ تستا في أثناء ذلك محل فيبر في مفوضة ألمانيّا طنجة، ممّا يحملنا على الإعتقاد أنّ تستا أراد، وهو من أنصار استغلال "الجامعة الإسلاميّة" بين السلطنة والمغرب لمصلحة بلاده، أن يُصحح الخطأ الذي وقع فيه فيبر ويأخذ زمام المبادرة بإرسال أبي طالب إلى الآستانة وإيهام عبد الحميد أنّه مبعوث الحسن الأول. لكن عبد الحميد شكّ في مصداقيته ولم يحمّله رسالة إلى سلطان المغرب. فاستمر أبو طالب في خطّته وحضر إلى مراكش لتسليم الحسن الأول الرسالة الشفهيّة المزعومة من السلطان عبد الحميد الثاني. وهذه المكيدة، لم تنطل على سلطان المغرب، فرفض مقابلته. وفي تموز 1886 وصل إلى مراكش مبعوث السلطان عبد الحميد ومن ضمن مهامه الاستفسار عن حقيقة أبي طالب[99]. كل هذه الوقائع تؤكّد أنّ الدبلوماسيّة الألمانيّة، على الأقلّ من دون علم الخارجيّة في برلين، كانت وراء بعثة أبي طالب.

وسواء أكان أبو طالب مبعوث عبد الحميد أو سلطان المغرب، أو لم يكن كذلك، فقد سارعت الدبلوماسيّة الفرنسيّة لإحباط مشروع التقارب العثمانيّ – المغربيّ. فقام شارل فيرو (Charles Feraud)، الوزير الفرنسيّ المفوّض في طنجة، بتخويف الحسن الأول من مخططات العثمانيّين والألمان على البلاد[100]وفي نيسان عام 1886، وبعدما أشارت إسبانيا على الباب العالي إقامة مفوضيّة له في طنجة وإرسال بعثة عسكريّة إلى المغرب **"من أجل التصدي لمطامع فرنسا"**[101]، شاور الباب العالي بسمارك، الذي دعم المشروع بحرارة وأصرّ على ضرورة أن تنسّق ألمانيّا والسلطنة سياستهما، وتوسيع نفوذهما في المغرب على حساب فرنسا[102].

وكان بسمارك مهتمًّا بألاّ يضعف مركز عبد الحميد الإسلاميّ في أعقاب سقوط تونس ومصر بأيدي الفرنسيّين والإنكليز[103]. وبتحوّل شمال إفريقيا إلى مسرح للجمعيات السرّيّة والطرق الصوفيّة، في ضوء نمو تيّار "الجامعة الإسلاميّة" في مناطق كثيرة من إفريقيا[104]، أراد بسمارك أن يستخدم نفوذ السلطان عبد الحميد كخليفة لتسهيل مشاريع بلاده الإستعماريّة في إفريقيا الإسلاميّة ومناهضة فرنسا في شمال القارة[105] فكتب إلى سفيره في الآستانة يقول **"إنّ حركة تعصّب إسلاميّ تجد أرضيّة خصبة بين السكّان في شمال إفريقيا. وهي موجهة ضد الأجانب، وإنّه من المفيد في ضوء هذه الظروف أن يستخدم السلطان** (العثمانيّ) **نفوذه كخليفة للتأكيد على الحكّام المعترفين بسلطته الدينيّة والدنيويّة تسهيل نشاطات التجّار والرحالة الألمان."**[106] وفي المقابل، كان بسمارك على استعداد للوقوف إلى جانب السلطنة ودعمها للحفاظ على ممتلكاتها في أوروبا وخارجها، وفي مجالات أخرى[107].

وقد راقت "سياسة تبادل الخدمات" السلطان العثمانيّ، فأبدى استعداده لتسهيل تغلغل الألمان في زنجبار من خلال اتصاله بسلطانها[108]، وكذلك بالممالك والإمارات الإسلاميّة في السنغال والنيجر والكامرون. وأبلغ رادوفيتز أنّه يعتزم إرسال بعثة إلى المغرب، وأنّ إقامة مفوضيّة عثمانيّة سيخدم مخطّطات ألمانيّا، إذ سيمكّن المبعوثين العثمانيّين في المغرب الاتصال من هناك بالمناطق الإسلاميّة في إفريقيا [109].

قابل بسمارك "اندفاع" عبد الحميد "لتبادل الخدمات" واستعداده لركوب الدبلوماسيّة الألمانيّة لأجل مشاريعه في المغرب بتحفظ شديد. فهو لم يكن يريد أن يقف وراء مخططات عبد الحميد في المغرب. وجلّ ما أراده أن يستفيد من النفوذ الإسلاميّ للسلطان العثمانيّ للتغلغل في زنجبار

ومناطق إسلاميّة أخرى (الكامرون وتوغولاند)، فضلاً عن تحسين علاقات ألمانيّا بالطريقة السنوسيّة[110]. كذلك، استغرب بسمارك كيف يمكن لعبد الحميد أن يخدم من المغرب مخططات ألمانيّا في الكامرون[111]. ولهذا، بعث إلى رادوفيتز يطلب إليه تجنب أيّة خطوات للتقريب بين السلطنة العثمانيّة والمغرب **"لأن هذا سيسبّب إزعاجاً لإسبانيا وفرنسا"**[112]. وطلب من سفيره ملاحقة مسألة اتصال السلطان العثمانيّ بسلطان زنجبار **"لأن هذا ما يهمّ ألمانيا"**[113]. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا قرّر بسمارك فجأة أن يأخذ في الاعتبار مصالح إسبانيا وفرنسا، وما هو سبب هذا التبدّل السريع في موقفه من السلطنة العثمانيّة بمقابلة "خدماتها بخدمات"؟

كانت "المسألة المغربيّة" تدخّل في توازنات بسمارك الأوروبيّة. ففي ذلك العام (1886)، كانت إسبانيا الحاقدة على فرنسا بخصوص المغرب تسعى جاهدة لربط نفسها بالأحلاف. ووجدت أنّ الانضمام إلى "التحالف الثلاثيّ" الذي يضمّ ألمانيّا والنمسا وإيطاليا سوف يساعدها على إفساد خطط فرنسا في المغرب. ولكن بسمارك وجد أنّ وضع إسبانيا غير مستقرّ، واقترح عليها الدخول في تحالف سرّي مع إيطاليا تكون فيه مرتبطة بطريقة غير مباشرة بالتحالف الثلاثيّ[114]. ولهذا، كان يهمّ بسمارك، في تلك المرحلة، ألاّ تمارس بلاده دبلوماسيّة تجاه المغرب قد تفسّر في غير محلها في مدريد، وتؤثّر بالتالي في مفاوضات التحالف الإسبانيّ – الإيطاليّ. كما كان يخشى من أيّ استفزاز ألمانيّ لفرنسا في المغرب أو خارجه من أن يّشعل نار الحرب التي كان يهدّد بها بولونجيه[115].

ومع ذلك، وصل إلى مراكش في أواخر عام 1886 وبمسعى من تستا مبعوث عثمانيّ جزائريّ الأصل هو علي بك في مهمة سرّيّة. وكانت مهمّته تنحصر في شقين: التأكد من صدقيّة أبي طالب السالف الذكر كمبعوث للحسن الأول إلى البلاط العثمانيّ، وتقديم عرض عثمانيّ إلى المخزن في إعادة تنظيم الجيش المغربيّ، وأن تحلّ بعثة عسكريّة عثمانيّة محلّ البعثة الفرنسيّة[116]. واعتقد فيرو أنّ بعثة علي بك ليست بعيدة عن مخطّطات ألمانيّا، وأنّ هدفها هو الانقلاب على نفوذ بلاده في المغرب[117]. فسارع إلى تخويف السلطان المغربيّ، مبيّناً له مخاطر العثمانيّين على بلاده. واستخدم في ذلك عملاء للمفوضيّة الفرنسيّة في طنجة وأصدقاء مخلصين له للتأثير في الحسن الأول، ومنهم أحمد بن سودة، مستشار السلطان للشؤون الدينيّة، الذي قدّم إلى الحسن الأول مذكّرة سرّيّة جداً حول الموضوع[118]. فخاف الحسن الأول من ألاعيب تستا ورفض مقابلة علي بك. كما اتهم السلطان المغربيّ تستا بمحاولة التأثير في بعض أقاربه الذين غادروا البلاد للإقامة في الآستانة والاتصال بظافر المدنيّ[119].

وقد عزا تستا فشل البعثة إلى الخلافات الدينيّة بين المغرب والسلطنة. فالحسن الأول، كونه من الأشراف، كان يعتزّ بحسبه ونسبه، ويعتبر نفسه أسمى من السلاطين العثمانيّين[120]. لكن السلطان عبد الحميد قلّل من أهمية الخلافات الدينيّة، وقال **"دعوا المسألة الدينيّة جانباً. إنّ تركيا والمغرب دولتان إسلاميّتان كبيرتان ومن مصلحتهما إقامة علاقات دبلوماسيّة"**.[121]

وبعد شهور عدّة على هذا الإخفاق، عاد الباب العالي يلحّ على برلين القيام بمبادرة جديدة، وطلب أن يقوم تستا بجسّ نبض السلطان المغربيّ، مؤكداً على أهمّية ذلك سياسيّاً لأجل **"البقاء على مقربة من الأحداث الجارية"** في شمال إفريقيا[122]. ويبدو أنّ بسمارك انزعج من علاقة تستا بالآستانة، فنقله من مركزه في نهاية العام 1886، وعهد بشؤون المفوضيّة إلى سلدرن (Saldern)، مستشار المفوضيّة السابق (Legationsrat). وفي أثناء ذلك، قبل بسمارك أن يقوم

سالدرن بتسليم وزير الخارجيّة المغربيّة كتاباً من محمد سعيد باشا، وزير الخارجيّة العثمانيّة، يحوي طلباً عثمانياً لإقامة مفوضيّة في طنجة. وقامت السفارة الألمانيّة في الآستانة بنقل الكتاب إلى سالدرن بتاريخ 1887/1/17، الذي حمل تاريخ 15 ربيع الثاني 1304 [123]. وقد طلب محمد سعيد باشا أن يقوم سلدرن بتسليم الكتاب شخصيّاً إلى وزير الخارجيّة المغربيّة لكي لا يعلم الفرنسيّون عنه شيئاً[124]. وفي الوقت نفسه، قامت الخارجيّة الألمانيّة بإبلاغ وزيرها في طنجة بألا يثير حساسيّة فرنسا، وأن يمارس أقصى درجات التحفظ في سلوكه السياسيّ[125].

وفي 9 شباط سلّم الوزير الألمانيّ الكتاب العثمانيّ إلى وزير الخارجيّة المغربيّة. وممّا جاء فيه، تأكيد الباب العالي على أهمّية "الجامعة الإسلاميّة" التي تستلزم إقامة التمثيل الدبلوماسيّ بين الدولتين[126].

وفي أثناء انتظار الباب العالي الردّ المغربيّ عبر الأقنية الدبلوماسيّة الألمانيّة والذي تأخر حتى حزيران عام 1888، حضر إلى مراكش عبد الله السنوسيّ، شقيق إبراهيم السنوسيّ صاحب بعثة عام 1877، مبعوث الشيخ ظافر المدنيّ[127]. وقد استُقبله الحسن الأول بفتور. وظهر أنّ السلطان المغربيّ كان يخشى نفوذ السنوسيّة أكثر من خشيته نفوذ السلطان العثمانيّ، إذ كان هؤلاء من المغاربة ومن الأشراف ويتزعمون الحركة التي كانت تحارب الاستعمار في شمال إفريقيا وتمدّ نفوذها إلى قلب القارة[128]. كما قام الباب العالي، خلال ذلك، بالإسراع في خطواته لاختيار ممثله المقبل في طنجة. فوقع الاختيار مبدئيّاً على أحد إثنين، وهما علي فخري بك، حاكم نابلس السابق، وعلي شمس الدّين أفندي، أحد أقرباء السلطان العثمانيّ، والذي كان مقرّراً له أن يترأس الوفد العثمانيّ إلى مؤتمر مدريد عام 1888[129].

وعندما طال انتظار الردّ المغربيّ، أجرى الوزير الألمانيّ المفوّض في طنجة اتصالات مع المخزن وأبلغ بسمارك أنّ الوزير غريط يتحجج تارةً بأنّ الحسن الأول مشغول في حملة عسكريّة في السوس، وطوراً بمرض السلطان. واعتبر ترافيرز السلوك المغربيّ هذا **"خرقاً للمراعاة الواجبة تجاه الحكومة القيصريّة"** الألمانيّة و**"يمسّ الباب العالي بشكل مشبوه"**. وختم أنّ المسألة كلها هي مكيدة أجنبية.[130] ومن صنع فرنسي بهدف الإساءة إلى العلاقات الألمانيّة – العثمانيّة و**"إظهار عجز ألمانيّا أمام العثمانيّين."**[131] ثم ما لبث الوزير الألمانيّ أن أضاف إيطاليا إلى لائحة الدول التي تناهض الدبلوماسيّة الألمانيّة في المغرب. وعزا عدم إجابة السلطان المغربيّ على الكتاب العثمانيّ إلى مؤامرة دبّرها سكوفاسّو (Scovasso)، الوزير الإيطاليّ المفوّض في طنجة [132].

لقد سبّب إلحاح الباب العالي على الخارجيّة الألمانيّة لاستعجال الجواب ومتابعة المفوضيّة الألمانيّة في طنجة المسألة عن قرب انزعاج بسمارك. فرفض اقتراح ترافيرز في إرسال منصور ملحمة، ترجمان القنصليّة، إلى الحسن الأول للسؤال عن الردّ. كما لم يشأ أن يمارس ضغطاً على سلطان المغرب متسائلاً **"ما هي مصلحتنا من وراء ذلك؟"**[133] لقد كان المستشار الألمانيّ يوافق على سياسة غير مباشرة معادية لفرنسا، ولكن ليس ضد إيطاليا التي كان قد جدّد معها "التحالف الثلاثيّ" مطلع عام 1887. وأضاف: **"علينا ألا نضايق إيطاليا هناك"**[134] (المغرب).

وما لبثت التقارير الدبلوماسيّة أن انهالت على الخارجيّة الألمانيّة لتكشف أنّ دولاً أخرى كبريطانيا وإسبانيا متورّطة هي الأخرى في العمل ضد الدبلوماسيّة الألمانيّة في المغرب. فكتب

ترافيرز يقول **"إن فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا نصحت سلطان المغرب بالبقاء بعيداً عن تركيا وأفهمته أنّ السلطان عبد الحميد الثاني يريد أن يستغلّه ماليّاً في حال قيام حرب عثمانيّة أوروبيّة جديدة، ويريد أيضاً أن يفرض حمايته على المغرب إلى أن يحين الوقت المناسب ويعلن نفسه سلطاناً عليه".**[135]

وفي نهاية أيار، بعث فيرو إلى الخارجيّة الفرنسيّة يبلغها أنّ الحسن الأول أبلغ الدولة العثمانيّة رفضه إقامة تمثيل دبلوماسيّ عثمانيّ في مراكش[136]. وبعد أسبوع، بعثت الخارجيّة المغربيّة بكتابين، الأول إلى الباب العالي والثاني إلى المفوضيّة الألمانيّة في طنجة، تعلمهما بهذا القرار. وسوّغ المغرب للعثمانيين سبب رفضه أنّ ما يجمع المغرب والسلطنة من الأخوّة والإتحاد باسم "الجامعة الإسلاميّة" هو أكبر من إقامة علاقات دبلوماسيّة بينهما، وإن إقامة مثل هذه العلاقات ليست بالضرورة بين البلدان الإسلاميّة[137].

اما الرسالة الثانية التي سلّمت إلى المفوضية الألمانيّة، فجاءت معبّرة عن الضغوطات التي تعرض لها سلطان المغرب بشأن العلاقات بالدولة العثمانيّة. فقد برّر الوزير المغربيّ سبب امتناع بلاده عن إقامة العلاقات بـ**"أنّ الوقت والحال لم يقضيا ما أشرتم إليه لعلل شُرحت للترجمان المذكور** (منصور ملحمة)**، وثبت له بياناً كافياً، وأهل مكّة أدرى بشعابها".**[138] ومن الطبيعيّ أنّ الوزير غريط كان يغمز من قناة فرنسا التي وقفت منذ البداية ضد المشروع.

وما أن وصل الردّ المغربيّ إلى الخارجيّة الألمانيّة حتى سارعت برلين إلى استفسار العواصم الأوروبيّة عن موقفها. ولكن لندن وروما، اللتين لم تشاءا الافصاح في تلك المرحلة عن نياتهما الحقيقيّة تجاه مشروع العلاقات العثمانيّة – المغربيّة، فقد نفتا تورّطهما[139]. أمّا باريس التي لم تسألها برلين بالطبع عن موقفها، فلم تكن تخشى البعثة العثمانيّة بقدر ما تخشى التغلغل الألمانيّ في المغرب. فمنذ تعيين تاتنباخ (Tattenbach) مفوضاً ألمانيّاً في طنجة عام 1889، وعقده في العام التالي للمعاهدة التجاريّة بين بلاده والمغرب، وما أشيع عن مساعي ألمانيّا للحصول من المغرب على امتياز يمنحها خليج عجرود ومنطقة في السوس قرب وادي درعة، بدأ الفرنسيّون يشعرون بجديّة المنافسة الألمانيّة. فحاولوا الالتفاف على المخزن بتأكيد صداقتهم للسلطان المغربيّ. فأكّد باتينوتر (Patenôtre)، الوزير الفرنسيّ في طنجة، للسلطان المغربيّ أنّه **"يستطيع أن يعتمد على فرنسا بالأفعال وليس بالأقوال.**[140] وفي الوقت نفسه شنّت الصحف الفرنسيّة هجوماً على السلطان عبد الحميد، وأثارت الشبهات حول نياته المبيتة تجاه المغرب، ودعته إلى التوقف عن **"تسويد وجهه من جرّاء ألمانيّا."**[141]

ومن دون أيّ فهم حقيقي لما يجري على أرض المغرب من صراعات إمبرياليّة وعلاقتها بالتوازن الأوروبيّ، أصرّ الباب العالي على الاستمرار في خوض مشروع العلاقات مع المغرب، بعد ما أعتقد أنّ بريطانيا وإيطاليا لا تعارضانه. فسارع وزير الخارجيّة العثمانيّة وأبلغ رادوفيز أنّ عبد الحميد قرّر منح سلطان المغرب وساماً، لكي يبادر الأخير إلى إرسال بعثة إلى الآستانة. كما طلب **"معرفة حقيقة موقف بريطانيا من المسألة."** [142]

وقبل أن يصله الردّ الألمانيّ، قام الباب العالي بإرسال سنوسيّ آخر إلى الحسن الأول هو محمد الوزّاني وسط ترحيب الصحافة العربيّة والعثمانية، التي ركّزت على الفوائد الدينيّة والتجاريّة

التي يجنيها البلدان من جرّاء إقامة العلاقات الدبلوماسيّة[143]. وقام الشريف المغربيّ الدرقاوي بحلقة الاتصال بالمبعوث السنوسيّ"[144].

ومنذ نهاية كانون الثاني عام 1890، بدأت التقارير تصل برلين بأنّ بريطانيا وإيطاليا وفرنسا ترفض إقامة علاقات بين الآستانة ومراكش. فرأى قنصل بريطانيا في طنجة أنّ الحسن الأول لن يستجيب لدعوة عبد الحميد بإقامة العلاقات الدبلوماسيّة بينهما، كيّ لا تفسّر هذه الخطوة على أنّها اعتراف منه بخلافة السلطان العثمانيّ[145]. وأضاف، إنّ سلطان المغرب يعتبر نفسه الخليفة الشرعيّ وينظر إلى عبد الحميد **"كأدنى مستوى منه ويلقبه... بالخليفة البيزنطيّ"**.[146] واعتبر أنّ إقامة بعثة عثمانيّة في مراكش لا لزوم لها بسبب عدم وجود رعايا عثمانيين في المغرب، على عكس ما يدعيه الباب العالي من تعرض رعاياه للظلم في المغرب، وأنّ فتح العثمانيّين لمفوضيّة لهم في طنجة سوف يقوّي من مقاومة الحكومة المغربيّة لكل ما هو أوروبيّ ويؤدّي بالتالي إلى زرع الشقاق بين ممثلي الدول الغربيّة[147]. وأضاف أن المسألة كلها سوف تثير "حساسيّة فرنسا"[148]، وتدفع بالتالي الحكومة الروسيّة إلى فتح مفوضيّة لها في مراكش[149]. وفي تقرير لاحق، قال الوزير البريطانيّ إنّ مبعوثين عثمانيين تابعين لطرق صوفيّة شوهدوا على الطريق إلى فاس، وإنّ مبعوثاً عثمانيّاً يدعى حسن الكاتب سلّم الحسن الأول رسالة وهدايا من السلطان العثمانيّ[150]. وهكذا، قرّر ساليزبوري أن يقولها بصراحة، إنّه ضد إقامة مفوضيّة عثمانيّة، لأن إلحاح العثمانيّين **"سيجعل المغرب يرتمي في أحضان فرنسا وإسبانيا"**.[151]

اما في شأن الموقف الإيطاليّ، فقد أبلغ السفير الألمانيّ في روما حكومته أنّ إيطاليا اليوم، على عكس السابق، هي ضد إقامة مفوضيّة عثمانيّة، وتخشى إسوة ببريطانيا، أن تحذو روسيا حذو الدولة العثمانيّة وتؤسس مفوضيّة لها في طنجة ممّا يساعد فرنسا، التي كانت تتقرّب من روسيا، للخروج من عزلتها الدوليّة[152]. ولهذا تلقى كانتاغالي (Cantagalli)، الوزير الإيطاليّ المفوّض في طنجة، أوامر خارجيّته **"بالحفاظ على الوضع الراهن للتمثيل الدبلوماسيّ في المغرب"**[153]. ثم ما لبثت روما أن نصحت برلين بعد شهور قليلة على سقوط بسمارك، بسحب يدها من المشروع العثمانيّ[154].

اما فرنسا، التي تمكّنت من إفشال كل مشاريع التقارب العثمانيّ – المغربيّ، فكانت مقتنعة بأنّ سلطان المغرب سوف يحبط بفضل ضغوطاتها كل الخطوات العثمانيّة المقبلة لإقامة تمثيل دبلوماسيّ في بلده[155]

4- استنتاج

كانت ألمانيّا من الناحية الإستعماريّة، أقلّ الدول الأوروبيّة اهتماماً بالمغرب، إذ لم يشكّل بالنسبة إليها منطقة مصالح مباشرة. ولهذا، لم يتوان بسمارك عن استخدامه "كحجر شطرنج" في توازناته الأوروبيّة، بدءاً بمحاولة دفع الجزائريين إلى الثورة على فرنسا إبّان الحرب البروسية – الفرنسيّة. إن ارتباط التوازنات الأوروبيّة بمسألة الاحتلال الألمانيّ للألزاس واللورين، هي التي حدّدت سياسة بسمارك في شمال إفريقيا، وبالتالي تشجيعه فرنسا على استعمار تونس أولاً ثم المغرب ثانياً. ومع تردّي العلاقات الألمانيّة – الفرنسيّة أثناء المرحلة البولونجيّة، لم يحدث تبدّل ملموس في السياسة الألمانيّة تجاه فرنسا في المغرب، وإنّما طرأ تغيير على تكتيك بسمارك. فظلّت

المنطقة في نظر بسمارك ساحة نفوذ فرنسيّة وإسبانيّة، وأنّ ألمانيّا ليس لها هناك سوى مصالح إقتصاديّة.

وحتى دعم بسمارك للعثمانيين في إقامة تمثيل دبلوماسيّ لهم مع المغرب، بغضّ النظر عن أهداف العثمانيّين من وراء ذلك، فإن بسمارك لم يكن يصوغ بذلك إستراتيجيّة ألمانيّة تصبّ في صالح وجود عثمانيّ في شمال إفريقيا. وعلى الرغم من أنّه نظر إلى ""الجامعة الإسلاميّة"" كحركة تعصّب تهدد النفوذ الأجنبيّ في شمال إفريقيا وشرقها، إلا أنّ بسمارك لم يجد حرجاً في استخدام قوّتها الروحيّة والسياسيّة، وحتى الاعتراف بعبد الحميد الثاني "خليفة" على المسلمين، في سبيل مخططاته الإستعماريّة ومناوراته السياسيّة. فمن جهة، كان يريد أن يستغلّ قوة "الجامعة الإسلاميّة" ونفوذ عبد الحميد كخليفة "للدخول" إلى شرق إفريقيا. وفي الوقت نفسه استخدام القوّة عينها لمحاصرة فرنسا في شمال إفريقيا، وإلهائها، وجعل "الجامعة الإسلاميّة" سوطاً مسلّطاً عليها.

ولم تكن دبلوماسيّة بسمارك تجاه التقارب العثمانيّ – المغربيّ تدلّ على تناقض في سياسته أو على "خيالية"، كما وصفها ميياج[156]. فبسمارك لم يكن متناقضاً ولا خياليّاً، وكان يدرك عمق التناقضات الدينيّة – السياسيّة بين المغرب والعثمانيّين من جهة، ومدى النفوذ الفرنسيّ المؤثّر في البلاط المغربيّ الذي يحول دون وضع "إستراتيجيّة" عثمانيّة – مغربيّة على المدى القصير أو البعيد. كما لم ينس العداء التقليديّ بين عرشيّ الدولتين. ولكن دبلوماسيته كانت تصبّ في أصول "لعبة الشطرنج" التي كان هو سيدها في أوروبا، مع الإدراك في الوقت نفسه مصالح الدول الأوروبيّة الأخرى في المنطقة ومطامعها. وبرأينا، إنّ تطوّر السياسة الألمانيّة تجاه المغرب بعد بسمارك لم يخرج عن القواعد التي رسمها رئيس الوزراء الألمانيّ. فخطاب الإمبراطور الألمانيّ في دمشق عام 1898، وفي طنجة عام 1905، وعزفه عن "النغمة الإسلاميّة" واعتبار نفسه **"حليف السلطان العثمانيّ وأفضل صديق وحامٍ للإسلام"**[157]، يندرج ضمن "لعبة الشطرنج" البسماركيّة، وإن صيغ بأسلوب ومعاني جديدة.

وحتى دعم الدول الأوروبيّة الأخرى – على الأقلّ حتى عام 1888- مشروع التقارب العثمانيّ – المغربيّ برعاية ألمانيّة، فيجب ألا يُفهم على أنه دعم للجامعة الإسلاميّة بين المغرب والسلطنة العثمانيّة، بل استغلال لما قد ينتج عن هذا النوع من التضامن الإسلاميّ في لعبة التطاحن الدوليّ بالمنطقة ويكون مفيداً للمصالح الألمانيّة. فمع أهمّية المغرب لتجارة بريطانيا، إلاّ أنّ وضعه الإستراتيجيّ كان بالنسبة إلى تلك الدولة أكثر أهمّية وفائدة. ولهذا، كان يهمّ بريطانيا، قبل اتفاقها مع فرنسا عام 1904، الحفاظ على الوضع الراهن في المغرب، وعدم وقوعه بأيدي الفرنسيّين. ولهذا، دعمت بريطانيا مشروع التقارب العثمانيّ – المغربيّ، لأنّه يدخل عاملاً جديداً مزعجاً لفرنسا في شمال إفريقيا. كذلك اعتبر التقارب العثمانيّ – المغربيّ من منظار إيطاليا وإسبانيا الحاقدتين على فرنسا في المغرب، مزاحمة لتلك الدولة هناك. ولكن خروج الدول الثلاث عن تلك السياسة بعد عام 1888 والسير في خطٍ موازٍ لفرنسا في محاربة ذلك التقارب، لم يكن انسجاماً مع السياسة الفرنسيّة في المنطقة، بقدر ما فرضته ضرورات التوازنات الأوروبيّة. فالخشية من أن تلحق روسيا بالدولة العثمانيّة وتؤسس لها مفوضيّة في طنجة، أثارت مخاوف تلك الدول من أن ينعكس التقارب الروسيّ – الفرنسيّ في أوروبا على الأوضاع في المغرب، وأن يؤدّي فتح مفوضيّة روسيّة في طنجة إلى خروج فرنسا من عزلتها وتنسيق سياستها المغربيّة مع روسيا. ولهذا، كتبت الخارجيّة الإيطاليّة إلى مفوضها في طنجة تطلب إليه **"الحفاظ على الوضع الراهن للتمثيل الدبلوماسيّ في المغرب"**. وبرأينا، فإنّ هذا الموقف كان موجهاً لروسيا أكثر منه إلى الدولة العثمانيّة.

ولكن مطلع العقد الأول من القرن الحالي شهد خروج فرنسا عن عزلتها التي هندسها بسمارك، واستطاعت أن تصوغ تسويات استعماريّة مع كل من إيطاليا وبريطانيا وإسبانيا، وألمانيّا آخر الأمر – وكان المغرب هو الضحيّة.

وبالنسبة إلى الدولة العثمانيّة والمغرب، فعلى الرغم من التنافر بينهما حول المرجعيّة الدينيّة، فإن ظروف الدولتين وأوضاعهما كانت توفّر الأرضيّة الصالحة للتقارب بينهما. فبعثة بريشة التطواني أثبتت نجاحها ودلّت على أنّ إحياء "الجامعة الإسلاميّة" بين البلدين كان مدفوعاً باحتلال فرنسا لتونس. ولكنّ إلحاح الباب العالي على المخزن واستعجاله إقامة العلاقات بعد كل محاولة فاشلة من جهة، وأصابع فرنسا من جهة أخرى، جعلت الحسن الأول يخشى على ملكه من أهداف عثمانيّة غير معلنة بعيدة عن روح "الجامعة الإسلاميّة". إضافة إلى ذلك، عمد السلطان عبد الحميد الثاني إلى إرسال سنوسيّ وراء آخر كمبعوث له إلى البلاط المغربيّ، من دون أن يعي حساسيّة سلطان المغرب تجاه نفوذ السنوسيّة في شمال إفريقيا، وبخاصّة بعدما أصبح لها وزن في المغرب نفسه، وربما كانت هذه الدبلوماسيّة أحد أسباب فشل التقارب.

وبعد عام 1907، أصبح المغرب هو الذي يلحّ على السلطنة ويسعى إلى التقرّب منها. فبعد "الثورة الحفيظيّة" بعزل السلطان عبد العزيز وتنصيب عبد الحفيظ مكانه سلطاناً على البلاد، اشترطت حركة العلماء والأشراف المغربيّة على السلطان الجديد استرجاع المناطق التي احتلّتها فرنسا، وقالت: "... **وإذا دعت الضرورة إلى إتحاد وتعاضد، فليكن مع إخواننا المسلمين من آل عثمان وأمثالهم** (كذا) **من بقية الممالك الإسلاميّة المستقلّة**" [158]. وتحت تأثير حركة المقاومة الإسلاميّة للنفوذ الفرنسيّ، استعان المغرب بين عاميّ 1909 و1910 بمستشارين عسكريين عثمانيين لتحديث الجيش المغربيّ. ولكن فرنسا تمكّنت في عام 1910 من إجهاض ذلك بإجبار السلطان المغربيّ على الاستغناء عنهم وألا يستخدم في جيشه مدربين وضباطاً من غير الفرنسيّين[159] وخلال الحرب العالميّة الأولى دخلت علاقات المغرب بكل من ألمانيّا والدولة العثمانيّة مرحلة جديدة [160].

(1) أنظر: Halil Bey Halid, '**Panislamische Gefahr**", in, ***Die neue Rundschau* 3 (1916)**, pp. 290ff, 300-302 .

ويرى البارون دو ايستورنيل دو كونستان في كتابه: Baron d'Estournelles de Constant, Les congrégations religieuses chez les Arabes et la conquête de l'Afrique du Nord, Paris 1887, p. 70.

أن القضاء على الإسلام مسألة تدخّل في صميم شرف أوروبا. ويضيف "إنّ دور الضابط (الاستعماري)، الذي يتولى مهمة القضاء على قوى الإسلام، هو الأكثر شرافة والأكثر نفعاً يمكن أن يقوم به المرء من أجل وطنه".

(2) حول تنسيق دول أوروبا سياستها الاستعماريّة ضمن فترة الدراسة، نذكر على سبيل المثال، مؤتمر مدريد حول المغرب عام 1880، ومؤتمر الاستعمار في برلين عام 1885/1884 لتنسيق السياسة الاستعماريّة في حوض الكونغو. أنظر Jean-Louis Miège, Le Maroc et l'Europe (1830-1894), T III, Paris 1963, pp 277-292; William Langer, European Alliances and Alignments 1871-1890, New York 1966; pp 301, 304, 306f; Henri Terrasse, Histoire du Maroc, Casablanca 1950, pp 389-391؛ محمد خير فارس، المسألة المغربيّة 1900 - 1912، القاهرة 1961، ص 350- 357.

(3) أنظر على سبيل المثال المعاهدات المعقودة بين الدول الأوروبيّة والبلدان الإسلاميّة في: J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, 2 vols. 1535-1914, 1914-1956, Princeton 1956.

(4) ل هذه الردود يمكن مراجعة مقالة Naimur Rahman Farooqi,"'**Pan-Islamism in the Nineteenth Century**", in: ***Islamic Culture*** 57,4 (1983), p.285.

(5) راجع في هذا الخصوص C.H. Becker, '**Panislamism'**, in: ***Archiv für Religionswissenschaft, 7*** (1904), pp.170f. 182-183.

ومحمد عمارة، الإسلام والعروبة والعلمانيّة، بيروت 1981 ص 27- 28، الذي يرى في "الجامعة الإسلاميّة" يقظة إسلاميّة وتضامن إسلاميّ ووحدة فكريّة ونضاليّة للملّة الإسلاميّة.

وقارن بـ: Edmund Burke, '**Pan-Islam and Moroccan Resistance to French Colonial Penetration 1990-1912**' in: ***Journal of African History*** 13, 1 (1972), pp. 99-100.

(6) Gabriel Charmes, **'La situation de la Turquie I. La Politique du Califat et ses conséquences**', in: ***Revue des deux Mondes,*** 47 (1881), p. 739; Behdjet Wahby Bey, '**Pan-Islamism**', in: ***Nineteenth Century*** 61, (1907) p. 863 ; Becker, op. cit. 170f.

(7) أنظر: Dwight E. Lee, '**The Origins of Pan-Islamism**', in: ***The American Historical Review***, 47 (1942), p. 279.

(8) حسن صبحي، التنافس الاستعماري الأوروبيّ في المغرب 1884- 1904، القاهرة 1965 ص 56- 60.

(9) راجع عبد الرحمن تشايجي، المسألة التونسية والسياسة العثمانيّة 1881- 1913، ترجمة عبد الجليل التميمي، تونس 1973 ص 174. وعبد المنصف حافظ البوري، الغزو الإيطاليّ لليبيا، ليبيا 1983.

(10) جلال يحيى، المغرب الكبير، جـ 3، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، بيروت 1981، ص 473- 474.

(11) عبد الجليل التميمي. "تاريخ العلاقات الثقافيّة بين استانبول والمغرب الأقصى خلال العصر الحديث"، في: ***المجلة التاريخية المغربيّة***، 34/33 (1986) ص 95- 105. وعبد الهادي التازي، "السياسة الخارجيّة للمملكة المغربيّة إزاء العثمانيّين"، في: ***المجلة التاريخية المغربيّة***، 48/47 (1987)، ص 74- 78.

(12) التميمي، تاريخ العلاقات، ص 96- 99.

(13) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربيّ، طنجة 1948 ص 85.

(14) تأييد العثمانيّين للوطاسيين ضد السعديين وتنصيبهم لأبي حسون الوطاسي سلطاناً عام 1554. ولكن السعديين سرعان ما استعادوا سيطرتهم على البلاد وناهضوا العثمانيّين. أنظر عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانيّة دولة إسلاميّة مفترى عليها، جـ2، القاهرة 1980، ص 933- 953.

(15) التازي، مرجع سابق، ص 73.

(16) يونان لبيب رزق ومحمد مزين، تاريخ العلاقات المغربيّة – المصرية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام 1912، الدار البيضاء 1982، ص 18.

(17) التازي، ص 74- 75.

(18) عبد الرحمن بن زيدان، العِزّ والصولة في معالم نظم الدولة، جـ 1، الرباط 1961 ص 291.
(19) التازي، ص 77.
(20) ابن زيدان، العِزّ والصولة، جـ 1، ص 288- 289 و290.
(21) عبد الرؤوف سنو،" العلاقات الروسيّة – العثمانيّة 1687- 1878، روسيا ومشاريع تقسيم السلطنة العثمانيّة"، في: مجلة ***"تاريخ العرب والعالم"*** (بيروت)، العددان 76/75 (1985) ص 36- 39.
(22) ابن زيدان العِزّ والصولة، جـ 1، ص 287.
(23) التازي، ص 77- 78.
(24) ابن زيدان، العِزّ والصولة جـ 1، ص 277 والحاشية.
(25) حول تأثير مصر الثقافيّ والعلميّ والانمائيّ في المغرب خلال تلك الفترة، راجع رزق/ مزين مرجع سابق، ***وثمرات الفنون،*** سنة 4، عدد 185 تاريخ 1878/9/11.
(26) حول مجمل تعقيدات هذه المسألة راجع:
M.S. Anderson, The Eastern Question 1774-1923, London ect. 1966.
(27) محمد خير فارس، مرجع سابق، ص 67- 71، وجلال يحيى، مرجع سابق، جـ 3، ص 382- 387.
(28) محمد خير فارس، ص 81 ومحمد العربيّ معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول 1873 -

1894، بيروت 1989 ص 197- 200.
(28أ) من أشهر امتيازات القرن 19 التي منحتها السلطنة معاهدة بلطا ليمان عام 1838، التي كانت آثارها الإقتصاديّة وخيمة على مستقبل البلاد.
(29) أبرزها وضع أمير وزان سي عبد السلام نفسه تحت المابة القنصلية الفرنسيّة، ممّا سبب أزمة داخلية في المغرب وتوتّر في العلاقات المغربيّة – الفرنسيّة. حول هذه المسألة أنظر:
Miège, op. cit, T IV, pp. 47-66, 355-359.
(30) معريش، مرجع سابق، ص 142- 145 و201. وفي عام 1892، أرغمت فرنسا المغرب على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة منها إلى 5%. أنظر شارل عيساوي، التاريخ الإقتصاديّ للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ترجمة سعد رحمي، 1985 ص 41 و284- 285.
(31) عيساوي، مرجع سابق ص 284- 285، وعبد الرؤوف سنّو، ألمانيّا و"سياسة الاندفاع نحو الشرق". العلاقات الألمانيّة – العثمانيّة من 1871 إلى 1914"، في: دراسات إسلامية (بيروت)، 1990/1989، حاشية 1، ص 233.
(32) حول دور المسيحيّين التجاري في المشرق، راجع
Claude Dubar et Salim Nasr, Les classes sociales au Liban, Paris 1976, pp .18-20
وحول دور اليهود في المغرب، أنظر يحيى، مرجع سابق جـ 3، ص 248 و354- 355 و398- 402، وعبد الملك خلف لتميمي، الخليج العربيّ والمغرب العربيّ، نيقوسيا/ بيروت 1986، ص 231- 237.
(33) حول هذا الدور للإرساليّات، يورد صبحي، مرجع سابق، ص 11، قول أحد مراسلي صحيفة التايمز: ***"في الحقيقة إنّنا بإدخالنا المسيحيّة إلى المغرب... فإنّنا ندفع بأمّة متداعية بسرعة أكبر إلى قبرها"***. وقارن بـ: ص 8 المرجع نفسه.
(34) حول المغرب أنظر معريش، مرجع سابق ص 32 و110- 120 و205 حاشية 4. وكذلك Miège op. cit,. T. IV pp. 95-111.

.
وحول الدولة العثمانيّة، أنظر عبد الرؤوف سنو، أثر الغرب الأوروبيّ في حركة الإصلاحات في الدولة العثمانيّة. أطروحة دبلوم جامعة بيروت العربيّة 1975.
(35) يحيى، مرجع سابق جـ 3، ص 468- 469 ؛ و135-153 .Miège IV, pp.

(36) Lord Kinross, The Ottoman Centuries. The Rise and Fall of the Turkish Empire, N.Y. 1977, p 475 f.

(37) عيساوي، مرجع سابق، ص 124- 131.
(38) Jean Ducruet, Les Capitaux Européen au Proche- Orient, Paris 1964, pp 98-108.
(39) يحيى، مرجع سابق، جـ 3، ص 518- 521.

(40) فارس، مرجع سابق، ص 67- 68 و91 و105- 106.
(41) صبحي، مرجع سابق، ص 55- 56 ومعريش ص 217 وروم لاندر، أزمة المغرب الأقصى، ترجمة عبد العزيز الأهواني، جـ 1، القاهرة، 1961 ص 71- 74.
(42) معريش، مرجع سابق، ص 202 وما بعد و210.
(43) Terrasse, op. cit. T2, p. 339.
(44) معريش، ص 213- 215.
(45) إضافة إلى مقررات مؤتمر برلين التي نزعت مناطق عثمانيّة عن السلطنة، نشير هنا إلى دور بسمارك خلال المؤتمر في توزيع ما تبقى من ممتلكات السلطنة على الدول الأوروبيّة المهتمّة بالمسألة الشرقيّة، أنظر Langer, op. cit, p. 219f.

(46) معريش، 179 والفاسي ص 87.
(47) A.H. Green, "The Tunisian Ulama and the Establishment of the French Protectorate 1881-1892" في، ***المجلة التاريخية المغربيّة*** 1 (1974) ص 21.
(48) على الأقل خلال السنة الأولى للاحتلال الفرنسيّ عندما دعم السلطان ثورة على بن خليفة وأمدّه بالأسلحة، أنظر ***ثمرات الفنون*** سنة 8 عدد 380، 1882/5/8. ومنذ شهر أيار 1882 اتفقت السلطنة وفرنسا على تهدئة الوضع على الحدود الليبيّة
التونسيّة، ثم جاء الاحتلال البريطانيّ لمصر ليصرف انتباه الباب العالي عن المسألة التونسية، أنظر تشايجي، مرجع سابق، ص 183 وما بعد.
(49) **PAAA**, Türkei 173, Bd. 1, Testa an Bismarck, no. 2, A 11440, Tanger, 5 10. 1886.
(50) معريش ص 179.
(51) حول ضعف النفوذ لبروسيا و"مدن الهنزا" في المغرب قبل عهد المولى الحسن وحاجة **"ألمانيا"** إلى دعم بريطانيا للتغلغل في هذا البلد وتأمين تجارتها، أنظر: خالد بن الصغير، **"المغرب بين النفوذ البريطانيّ والألمانيّ خلال القرن التاسع عشر"**، في: ***لمغرب وألمانيا***. أعمال الملتقى الجامعي الأول، جامعة محمد الخامس، الرباط 1991، ص 51- 66. وبالنسبة إلى التبادل التجاري الألمانيّ مع المغرب، فقد ظلّ حتى العام 1892 خلف بريطانيا وفرنسا وإسبانيا. وبعد ذلك التاريخ، حلّت ألمانيّا في المرتبة الثالثة محلّ إسبانيا وخلف بريطانيا وفرنسا، حول هذا الموضوع، راجع Andreas Birken, Die Wirtschaftsbeziehungen zwischen Europa und dem Vorderen Orient im ausgehenden 19. Jahrhundert, Wiesbaden 1980, p. 282.
(52) Pierre Guillen, l'Allemagne et la Maroc de 1870 à 1905, Paris p. 17 no. 25.
(53) Guillen, pp 17-18; Peter Heine, „Das Rohlfs/Wetzstein- Unternehmen in Tunis während des deutsch-französischen Krieges 1870/71", in: ***Die Welt des Islams*** XXII (1982) pp. 61-66; Gilbert Gehring, „Les relations entre la Tunisie et l'Allemagne", in ***Les Cahiers de Tunisie,*** XVII 71/12 (1970***)***, p. 25.

(54) Heine, op. cit 63.
(55) Gehring, p. 27, Miège, IV, p. 18 no. 10; Guillen p. 18 ff.
(56) معريش 200، وأنظر Gehring ص 27- 30 حول نشاطات الألمان في تونس إبّان تأزّم العلاقات الألمانيّة – الفرنسيّة عام 1874.
(57) Miège IV, p. 19.
(58) Guillen p. 28, no. 3, p. 29 no. 4; Miège IV, p. 19 et no. 3.
(59) Langer, op. cit., p. 23 ff, 217-47, 235ff, 243 ff ظهر الحلف الأول إلى الوجود عام 1873 والحلف الثاني عام 1882.
(60) سنّو، ألمانيّا وسياسة الاندفاع نحو الشرق، ص 243- 244.
(61) Hajo Holborn, Deutschland und die Türkei 1878-1890, Berlin 1926 p. 4f.
(62) معريش، ص 200.
(63) Langer, op. cit 219, 256, 260 f.
(64) صبحي، مرجع سابق، ص 24- 25.
(65) ***"nous n'avons aucune raison de nous opposer aux efforts de la France pour augmenter son influence dans le nord-Ouest l'Afrique*** ", Guillen p. 106 et no. 3.

(66) Miège IV, p. 23.

(67) هذا ما صرّح به الوزير الألمانيّ المفوّض في طنجة إلى زميله البريطانيّ ونقله الأخير إلى حكومته. **F.O**. 413/9 Kirby Green to Salisbury, no. 30, confidential, Tanger 24.2.1887.

(68) صبحي 30، و.Miège IV, p. 23

(69) صبحي، ص 38- 40.

(70) Langer, op. cit, p. 376f 379f.

(71) Langer, p 393 f, 417 ff, 423 ff, 486 f.

(72) Guillen, op. cit. p. 183 et no. 5.

(73) يحيى، مرجع سابق، ص 3، ص 473- 474 و476؛ الصفير، المغرب بين النفوذ البريطانيّ والألمانيّ خلال القرن التاسع عشر، مرجع سبق ذكره، ص 63 وما بعد.

(74) **Documents Diplomatiques Français** (**DDF**), Ser. 1, T 7, no. 389, Patenôtre à Spuller, Fez 29.5.1889.

(75) **Die Grosse Politik der Europäischen Kabinette** (=**GB**) 1871-1914, Berlin 1924, vol.8, Tattenbach an das Auswärtige Amt = (AA), no. 1943, Tanger 25.12.1891.

(76) Guillen, 369-418, 478 ff. ومعريش ص 233- 235.

(77) فارس، مرجع سابق، ص 112.

(78) DDF, Ser 1, no 132, Férand à Goblet, Tanger 31.5.1888 ومعريش ص 235.

(79) F.O. 424/61, Horace White to Derby, no. 92 Tanger 24.1877 ومعريش ص 188.

(80) تاريخ الرسالة بالتقويم الهجري هو غرّة ربيع الأول 1294، أنظر محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج1، بيروت 1985، ص 71- 74.

(81) المنوني، جـ 1، ص 71- 74.

(82) ابن زيدان، اتحاف جـ 2، ص 360- 362 B.G. Martin, Muslim Brotherhoods in Nineteenth Century Africa, Cambridge 1976, p. 148.

(83) حول مسألة استخدام بريطانيا **"**الجامعة الإسلاميّة**"** لأغراضها السياسيّة، أنظر Ram Lakham Shukla, Britain, India and the Turkish Empire 1853-1882, New Delhi ect. 1973, pp. 132-151.

(84) **F.O**. 424/77, Layard to Salisbury, no. 1537, secret, Constantinople 16.12.1878.

(85) **F.O.** 424/79, Hay to Salisbury, no. 15, confidential, Tanger 6.2.1879.

(86) ***ثمرات الفنون*** سنة 6، عدد 301، 1880/10/11.

(87) معريش، ص 218- 221 و227 حاشية 2.

(88) Guillen, op. cit., p. 106-107; Miège, op. cit. IV, p. 150, 182.

(89) معريش ص 191 و6 Miège, IV, p. 174 et no. 5,.

(90) معريش ص 221 و226.

(91) المنوني جـ 1، ص 66- 67 والفاسي حركات، ص 87- 88.

(92) الفاسي، ص 88 ومعريش ص 190.

(93) Guillen, p 183 no. 5; Miège IV, 175 et no. 5.

(94) معريش، 191.

(95) Miège IV, p. 175 والحواشي 10 و11 من الصفحة نفسها.

(96) Guillen pp 182-183, et no. 4 p 182, no. 1 p 183.

(97) Guillen 183 no. 3

(98) **PAAA**, Türkei 173, Bd I, AA an Bismark, no 2, A 941 Berlin 23.1.1888.

(99) Guillen 184 et no. 3; Miège IV 176.

(100) Guillen 183.

(101) "***Pour contenir les visées de la France »***:, Guillen 183; وقارن بـ: Green, French Islamic, op. cit., p.14

(102) Guillen 183.

(103) محمد صفوت، **"**موقف ألمانيّا إزاء المسألة المصريّة 1876- 1914**"**، في: ***المجلة التاريخية المصرية***، 2/1 (1948) ص 106- 107.

(104) صبحي، مرجع سابق، ص 58- 59.

(105) '"Panislamism and the Caliphat"', ***Times*** 19.1.1882 p.8

(106) **Archiv Potsdam** = (AP), AA, **Kolonialabteilun**g = **(KA**), AI, Stellung des Sultans der Türkei zu den deutschen Unternehmen in Ost-Afrika 1866-1886, Bismarck an Radowitz, no. 2601, A 4584, Berlin 28.4.1886.

(107) **AP**, AA, KA, Bismarck an Radowitz, no. 2601, A 4584, Berlin 28.4.1886.

(108) أنظر رسالة السلطان العثمانيّ إلى سلطان زنجبار يناشده فيها باسم "الجامعة الإسلاميّة" التي تربطهما معاً أن يسهّل نشاطات الألمان في بلاده، في: BArchP/823, Radowitz an Bismarck, no. 249, A 13851, Pera 10.11. 1886.

AP, AA. KA, Stellung, Radowitz an Bismarck, no. 249, A 13851, Pera 10.11.1886.

(109) **AP**, AA, KA, Stellung, Radowitz an Bismarck, no. 140, Pera15.6.1886.

(110) الوثيقة السابقة.

(111) **PAAA**, R. 14613, Acta betr., die Muhamedaner in Afrika. Bismarck an Radowitz, no. 5, zu A 7729 Berlin 14.7.1886

(112) **AP**, AA, KA, Stellung, Bismarck A an Radowitz, no. 188 zu 7729/8495/4185, Berlin 15.7.1886

(113) الوثيقة السابقة.

(114) صبحي، مرجع سابق، ص 63؛ Langer, op. cit., p. 404 f

(115) Langer, p. 379f .

(116) Guillen 184 et no. 3; Miège IV, p.176.

(117) Guillen 184, no. 3.

(118) Miège IV 176 et no. 3.

(119) Miège IV 176 et no. 5.

(120) يحيى، مرجع سابق، جـ 3، 474 - 475.

(121) Guillen 183, no. 2

(122) **PAAA**, Türkei 173, Bd 1, Testa an Bismarck, no 2, A 11440, Tanger 5.10.1886 و Guillen 184 et no. 4

(123) **PAAA**, Türkei 173, Bd 1, Radowitz an Bismarck, no. 11, A 795, Pera 17.1.1887; Saldern an Bismarck, no. 21, A 2236, Tanger 15.2.1887.

(124) **PAAA**, Türkei 173, Bd 1, Radowitz an Bismarck, no. 46, A 2743, Pera 28.2.1887

(125) هذا ما نقله الوزير البريطانيّ المفوّض في طنجة إلى حكومته عن سلدرن، **F.O**. 413/9 Green to Salisbury, no. 3, confidential, Tanger 24.2.1887.

(126) نص الرسالة كاملة في: عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، جـ 2، ط 2، الرباط 1990 ص 359- 360.

(127) معريش ص 192- 193.

(128) راجع كتاب محمد فؤاد شكري، السنوسيّة دين ودولة، القاهرة 1948.

(129) **PAAA**, Türkei 173, Bd 1, Saldern an Bismarck, no. 51, A 5241, Tanger 19.4.1887; Radowitz an Bismarck, no. 94, A 5693, Pera 22.5.1887; Travers an Bismarck, no 187, A 297, Tanger 31.12.1887; **F.O**. 78/4098, vol 2, White to Salisbury, no. 42, Pera 3.2.1888.

(130) **PAAA**, Türkei 173, Bd 1, Travers an Bismarck, no. 173, A 15929, Tanger 16.12.1887.

(131) **PAAA**, Türkei 173, Bd 1, AA an Bismarck, no. 2, A 941, Berlin 23.1.1888.

(132) **PAAA**, Türkei 173, Bd 1, Travers an Bismarck, no. 20, A 2763, Tanger 29.2.1888. AA an Bismarck, A 2825, Berlin 7.3.1888.

(133) "***Quel interêt y avons-nous***", Guillen p. 187. عاد بسمارك وسمح بعد ذلك لمنصور ملحمة بزيارة المخزن والإستفسار عن الردّ.

(134) "***Antiitalienische* (Politik) *nicht! Wir wollen Italien dort nicht genieren*"** Guillen p 187 no.3.

(135) **PAAA**, Türkei 173, Bd 2, Travers an Bismarck, no. 48 A 5906, Tanger 14.5.88; Bd 2, Travers an Bismarck, no. 54, A 6369, Tanger 24.5.88; Bd 2; Waldthausen an Bismarck no. 71, A 8081, Tanger 24.6.1888.

(136) **DDF**, Ser 1, vol. 7, Féraud à Globet, no. 132, Tanger 31.5.1888.

(137) **PAAA**, Türkei 173, Bd 2, Travers an Bismarck no. 60, A 7042, Tanger 5.6.1888. إبن زيدان إتحاف، جـ 2 ص 360 و

(138) **PAAA**, Türkei 173, Bd 2, Anlage zu Bericht, A 65, Tanger 10.6.1888 وثيقة بالعربية عثرنا عليها في أرشيف بون، راجع الرسالة كاملة في: PAAA, Türkei183, vol.2, Anlage zu Bericht A 65, Tanger 10.6.1888.

(139) **PAAA**, Türkei 173, Bd 2, Hatzfeldt an Bismarck, no. 179, A 7205, London 13.6.188; Bd 2, Solms an Bismarck, no. 222, A 7952, Rom 26.6.1888.

(140) "***Sa majesté chérifienne pourrait se convaincre non seulement par nos paroles, mais par nos actes, des entiments amicaux dont nous sommes animés à l'égard du Marco»***
DDF, Ser 1, vol. 7, Patenôtre à Spuller, no. 389, Fez 28.5.89.

(141) **PAAA** Türkei 174, Radowitz an Bismarck, no. 93, A 7145, Pera 13.3.1889.

(142) **PAAA** 173, Bd 2, Said Pasha an Radowitz, A 7672 (1) 19.12.1889; Bd 2, Bismarck an Hatzfeldt, no. 38, A 17676, vertraulich, Berlin 11.1.1890.

(143) **PAAA**,Türkei 173 Bd 2, Ambasciata d'Italia à AA, 9.6.1890؛ معريش، ص 194

(144) Miège IV 179, no. 1.

(145) **PAAA** Türkei 173, Bd 2, Hatzfeldt an Bismarck, no. 52, A 1369, London 27.11.1890.

(146) "***as his inferior and styles him… as the Byzantine Caliph***", **F.0**.78/4417, Ford to Rosbery, most confidential, no. 370, Constantinople 10.12.1892.

(147) "***can only bring trouble upon Mulai Hassan and render more difficult the relations of all Christian Powers with Morocco, there being no field, open to the influence of the Ottoman Government-but for baneful purposes***" **PAAA** Türkei, 173, Bd 2, Green to Salibury, no. 13, A 2465, Tager 6.2.1890.

عثرنا على الوثيقة هذه في ملفات **أرشيف الخارجيّة في بون.** Türkei 173, Bd 2, Tattenbach an Bismarck, no. 30, A 4363, Tager 24.2.1890; F.0.78/4274, White to Salibury, confidential, no. 95, Const. 27.2.1890.

(148) "***würde die Empfindlichkeit Frankreichs berühren***", **PAAA** Türkei 173, Bd 2, Tattenbach an Bismarck, no. 30, A 4363, Tanger 24.3.1890.

هذا ما قاله غرين لتاتنباخ ونقله الأخير إلى حكومته.

(149) **PAAA** Türkei 173, Bd 2, Tattenbach an Bismarck, no. 30, A 4363, Tanger 24.3.1890.

(150) **PAAA** Türkei 173, Bd 2, Green to Salibury, no. 13, A 2465, Tanger 6.2.1890; AA an . Radowitz, vertraulich, no. 40, ad A 2465, Berlin 5.3.1890.

(151) **PAAA** Türkei 173, Bd 2, Hatzfeldt an Bismack, no. 52, A 1369, London 27.1.1890.

(152) **PAAA** Türkei 173, Bd 2, Italienische Botschaft in Berlin an AA in Rom, A 7142, Berlin 9.6.1890, Bd 2, AA an Solms in Rom, no. 246, A 7142, Berlin 15.6.1890.;
وقارن بـ: Langer, op. cit. p. 491 ff, 472-481 حول التقارب الفرنسيّ – الروسيّ والنزاع الإيطاليّ – الفرنسيّ.
ويحيى حول عزلة فرنسا نتيجة لسياسة التحالفات التي هندسها بسمارك، جـ 3 ص 471.

(153) "***Le Gouvernement du Roi a donné au commandeur Cantagalli des instructions inspirées par l'opportunité de maintenir le statu quo dans les représentations diplomatiques au Maroc, afin d'éviter le développement de certaines influences étrangères*** " Promemoria, Ambasciata d'Italia, Türkei 173, Bd 2, Berlino 9.6.1890 zu A 7142, 9.6.1890.

(154) **PAAA** Türkei 173, Bd 3, Solms an Caprivi, no. 210, A 8358, Rom 7.7.1890.

(155) **PAAA** Türkei 173, Bd 2, Malet an Bismarck, confidential, A 4015, Berlin 22.3.1890.

(156) Miège IV, 175.

(157) The Near East from Within, F.O. vo 9289, p 75 جاءت هذه الزيارة عقب جو التحدي الدوليّ بين ألمانيا

من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، نتيجة "الوفاق الودّيّ" بين الدولتين الأخيرتين.

(158) نقلاً عن: يحيى، مرجع سابق، جـ 3، ص 627.

(159) المرجع السابق، ج 3، ص 658.

(160) أنظر Edmund Burke,"'*Moroccan Resistance, Pan-Islam, and German War Strategy, 1914- 1918*", in: ***Francia*** 3 (1975) pp 434-464.